

[٢]

تكاؤ الفرص التعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة
في مصر "دراسة تحليلية"

إعداد

د. إيمان النقيب

أستاذ أصول تربية الطفل المساعد

كلية رياض الأطفال - جامعة الإسكندرية

تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة في مصر "دراسة تحليلية"

د. إيمان النقيب*

ملخص البحث:

تُعد التربية في مرحلة الطفولة المبكرة أحد أهم متطلبات هذا العصر، فهي جزء حقيقي من السياسة العامة التي تدعم الاقتصاد والمجتمع ككل، ولأن التعليم يُعد حجر الزاوية في أي مجتمع ينشر مبدأ تكافؤ الفرص بمفهومها الصحيح الذي يحقق العدالة الاجتماعية والمساواة، حيث تكافؤ الفرص التعليمية في الطفولة المبكرة يرتبط ارتباط وثيق بالمساواة والتكافؤ في فرص الحياة ذاتها وسائر متطلبات العدالة الاجتماعية، من هنا صارت تربية الطفولة المبكرة ضرورة ثقافية ومطلبًا اجتماعيًا لا تفرسه أهمية وخطورة تلك المرحلة السنوية في تشكيل شخصية الطفل فحسب؛ بل أصبحت ضرورة تفرضها أيضًا المتغيرات المجتمعية باعتبارها واقعًا اجتماعيًا.

مشكلة الدراسة:

علي الرغم من أهمية السنوات الأولى في إعداد وتكوين شخصية الفرد، مما دفع معظم دول العالم المتقدم إلى الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة لما لها من مردود تربوي واجتماعي واقتصادي يصعب تعويضه مستقبلاً، إلا أن فرص الالتحاق بمؤسسات تربية الطفولة المبكرة- رياض الأطفال- لا زال محدودًا بل وقاصرًا لارتباطه بصورة واضحة وجليّة

* أستاذ أصول تربية الطفل المساعد - كلية رياض الأطفال - جامعة الإسكندرية.

بالطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها الأسر المصرية، والتي يستمر فعلها وتأثيرها علي سائر مراحل التعليم التالية وضمن نتائجها، مما يسهم في تكريس التمايز بين أبناء المجتمع الواحد مسدلاً ظلالاً حول تأثير ذلك علي تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية أحد أبرز المفاهيم التربوية المُعبّرة عن ديمقراطية التعليم.

وعليه يمكن صوغ مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ما واقع تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة (مؤسسات رياض الأطفال) في مصر؟
- ما العقبات التي تقف حائلاً دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة (مؤسسات رياض الأطفال)؟
- ما متطلبات تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة (مؤسسات رياض الأطفال) في مصر؟
- وقد توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج من أهمها:
- تحديد بنية مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية ومحدداته.
- تحليل واقع تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة (مؤسسات رياض الأطفال) في مصر.
- التعرف على العقبات التي تحول دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة (مؤسسات رياض الأطفال) في مصر.
- تحديد متطلبات تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة (مؤسسات رياض الأطفال) في مصر.

Abstract:**Introduction:**

Early childhood Education is one of the most important requirements of this age. It is a real part of public policy that supports the economy and the society as a whole. Education is the cornerstone of any society that promotes the principle of equality of opportunity in the right sense that achieves social justice and equality. Early childhood education is closely related to equality and equality in life opportunities and other social justice requirements. Early childhood education has become a cultural necessity and a social imperative not only posed by the importance and seriousness of the Age stage in shaping the personality of the child; Also societal variables as a social reality.

Study Problem:

Despite the importance of the early years in the preparation and composition of the personality of the individual, which led most of the developed world to pay attention to early childhood because of its educational, social and economic returns are difficult to replace in the future, but the chances of enrollment in institutions of early childhood Education- kindergartens- is still limited, And is limited to its clear and clear association with the social class to which the Egyptian families belong. These actions continue to affect the following stages of education and within their results, Which contributes to the dedication of differentiation between the members of the same society, shedding shadows on the impact on the achievement of equal educational opportunities one of the most prominent educational concepts that express the democracy of education.

According, the study problem can be formulated in the following major inquiry:

- What is the reality of equalization of educational opportunities in early childhood (kindergarten Institutions) in Egypt?
- What are the obstacles that prevent the equalization of educational opportunities in early childhood (kindergartens Institutions)?
- What are the requirements for equalizing educational opportunities in early Childhood (kindergarten) in Egypt?

The study reached a number of results, the most important of which are:

- 1- Define the structure of the concept of equal opportunities and its determinants.
- 2- Analysis of the reality of equalization of educational opportunities in early childhood (kindergarten Institutions) in Egypt.
- 3- Recognize the obstacles to equalization of educational opportunities in early childhood (kindergartens Institutions) in Egypt.
- 4- Identifying the requirements for equalization of educational opportunities in early childhood (kindergartens Institutions) in Egypt.

مقدمة:

تُعد التربية في مرحلة الطفولة المبكرة أحد أهم متطلبات هذا العصر، حيث تعتبر مؤسسات تربية الأطفال من أهم وأبرز مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تسهم في تربية الطفل ورعايته جسمياً، وحركياً، ومعرفياً، ولغوياً، واجتماعياً، وانفعالياً، فما يمر به الطفل في تلك المرحلة السنية من عمليات تربية بتلك المؤسسات، يُعد مرتكزاً لسائر العمليات التربوية التي تتم في مراحل العمر اللاحقة، حيث تربية الطفل وتلبية مطالب نموه، ومساعدته علي تنمية قدراته إلي أقصى ما تسمح به استعداداته، من خلال إعداد بيئات تعلم ثرية، وبرامج تربية نابعة من اهتمامات الطفل ذاته تُسهم في إشباع حاجاته، وتتيح له فرص النمو الذاتي بما يعزز تقديره لذاته وذوات الآخرين في مجتمعه.

لهذا صارت التربية في الطفولة المبكرة ضرورة ثقافية ومطلباً اجتماعياً لا تفرسه أهمية وخطورة تلك المرحلة السنية في تشكيل شخصية الطفل فحسب؛ بل أصبحت ضرورة تفرسها أيضاً المتغيرات المجتمعية باعتبارها واقعاً اجتماعياً.

ولأن الاستثمار في رعاية الأطفال أصبح بمثابة بنية تحتية وأساساً لعائدات إيجابية مباشرة لأي دولة فقد انضم الاقتصاديون لتسليط الضوء على أهمية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، من خلال النظر في تحليل التكاليف والعائد على الاستثمار في تلك المرحلة السنية، حيث وجد أن عائد استثمار تربية الطفل في وقت مبكر يتجاوز الاستثمار في أي مرحلة سنية لاحقة، فكل دولار يدعم تربية ورعاية الأطفال بجودة عالية إنما يوفر عائداً مستقبلياً يقدر بحوالي (١٣) دولار، لذا فقد صارت التربية في مرحلة الطفولة المبكرة جزءاً هاماً مما يمكن أن نطلق عليه

صناعة التربية، وعلى الرغم من أنها ستعد مفاجأة للمخططين وصانعي السياسات التربوية، فإن تلك الصناعة قد أصبحت واحدة من أبرز صناعات الأساس؛ لما لها من أهمية كبرى في عملية الحراك الاقتصادي بكل ما تحمله تلك الكلمة من عوائد، وحيث أن مؤسسات رياض الأطفال تمثل جزءاً من التربية في مرحلة الطفولة المبكرة تلك المرحلة السابقة على التعليم النظامي وتهيئ له، فقد أصبح مجال تربية أطفال هذه المرحلة السنّية بمثابة صناعة تنافسية، وعاملاً من عوامل التنمية الاقتصادية.

وقد أشار الاقتصادي (جيمس هيكلمان James Heckman) - الحائز على جائزة نوبل - إلى أن " تنمية الطفولة المبكرة هي جزء حقيقي من السياسة العامة والتي تعزز الإنصاف والعدالة الاجتماعية، وفي نفس الوقت تدعم الاقتصاد والمجتمع ككل "

فقد أكدت الدراسات على أن الأطفال الأكثر نجاحاً في المدارس هم أولئك الذين التحقوا وتم حفزهم في سنوات عمرهم الأولى من خلال الالتحاق ببرامج تربية الطفولة المبكرة، حيث يحصلون على نتائج أفضل لتعزيز فرص التعلم مدى الحياة، فهناك اختلافات عدة بين الأطفال الذين التحقوا وهؤلاء الذين لم يلتحقوا بمؤسسات التربية في الطفولة المبكرة، تكمن تلك الاختلافات في أن ترك الطفل المدرسة خلال المراحل اللاحقة إنما يقل بمعدل النصف حال التحاق الطفل بأحد مؤسسات تربية الطفولة المبكرة.

وبالرغم من أن استعداد الطفل للتعليم النظامي يُعد مؤشراً واضحاً لحصول الطفل على تربية ذات جودة عالية وتعليم فعال خلال السنوات الأولى من العمر، إلا أن استبعاد بعض الأطفال من التعليم صار مشكلة

كبرى في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فقد أظهرت بيانات معهد اليونسكو للإحصاء (٢٠١٢) وجود ما يُقدَّر بنحو (٧.٢) مليون طفل في هذه الدول غير ملتحق بالمدرسة من بينهم حوالي (٥.١) مليون طفل في مرحلة الطفولة المبكرة، الأمر الذي يعتبر من العلامات البارزة لظاهرة عدم المساواة فيما يتعلق بالوصول ببرامج تنمية الطفولة المبكرة إلى أطفال هذه المرحلة السنوية المهمة، ليصبح توفير برامج للطفولة المبكرة بمثابة مسألة ملحة ينبغي تسليط الضوء عليها كأولوية قصوى في تلك البلدان.

فتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية في الطفولة المبكرة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمساواة والتكافؤ في فرص الحياة ذاتها وسائر متطلبات العدالة الاجتماعية، فالتعليم يُعد حجر الزاوية في أي مجتمع ينشر تكافؤ الفرص بمفهومها الصحيح الذي يحقق العدالة الاجتماعية، ويساعد على تذويب الفوارق بين الطبقات.

وبالرغم من تأكيد دراسة (Nienke M. Ruijs et al, 2009) إلى أن سياسات التعليم في كثير من دول العالم أصبحت الآن تتجه نحو التعليم الشامل وهو مفهوم واسع يُعبر عن شمول كافة الأطفال من سائر الخلفيات في إطار نفس المؤسسات التربوية، إلا أن الواقع يشير إلي غير ذلك فتشير دراسة: (Djavad Salehi- Isfahani, Nadia (2012) على التباين الواضح وعدم المساواة في فرص التعليم في مختلف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أنظمة التعليم المختلفة والتغيرات في السياسة العامة والخلفية العائلية وخصائص المجتمع تُعد أهم العوامل المحددة لعدم المساواة في الفرص التعليمية.

كما أظهرت دراسة: (Caroline Krafft and Safaa El-Kogali, 2014) أنه بالرغم من أن مرحلة الطفولة المبكرة هي الوقت الأكثر أهمية وحساسة بالنسبة للتنمية البشرية، إلا أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تميل إلى تقليل الاستثمار في الأنشطة التي تدعم التطور المعرفي في تلك المرحلة السنوية، يضاف إلى ذلك انعدام تكافؤ فرص الالتحاق وبدء التعليم في وقت مبكر من الحياة، الأمر الذي يشير إلى أن ضمان تكافؤ الفرص في التعليم في المراحل التعليمية التالية يتطلب تصحيح أسباب عدم تكافؤ الفرص في مرحلة الطفولة المبكرة.

كما أكد تقرير اليونيسيف (٢٠١٤) على أن هناك استبعاد للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، فيما يقرب من (٦٠%) من أطفال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خارج نطاق هذا النمط من التعليم، وأطفال الأسر الفقيرة هم الأكثر عرضة للاستبعاد في تلك المرحلة، الأمر الذي جعل مسألة توفير الفرص المتساوية مسألة ملحة وذات أولوية.

هذا وقد قامت الأمم المتحدة في إطار اتفاقية حقوق الطفل بتغطية مجموعة كاملة من الحقوق للأطفال سواء: المدنية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو التعليمية منذ الولادة وحتى سن الثامنة، كما ركز إطار عمل دكاكار (٢٠٠٠) على أهمية التربية في الطفولة المبكرة للأطفال، فجاء الهدف الأول من أهداف التعليم للجميع داعمًا لتوسيع وتحسين الرعاية الشاملة بمرحلة الطفولة المبكرة في التعليم، لصالح أكثر الأطفال تأثرًا وأشدهم حرمانًا.

كما حدد اجتماع الخبراء الإقليمي حول الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة (أبو ظبي ١٥-١٨ سبتمبر ٢٠١٣) التحديات التي

تواجه المنطقة العربية والمتمثلة في العجز الواضح عن محاكاة نماذج الدول الغربية، التي التزمت بتنمية الطفولة المبكرة بل وأدرجتها ضمن أولوياتها على الأجندة الوطنية والسياسية، بالرغم من أن الاستثمار في الطفولة المبكرة يعتبر أحد الأساليب الأكثر كفاءة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الأمر الذي جعل هذه المنطقة أقل إنتاجية على المدى البعيد.

هذا وتبرز عدة مشكلات تمنع العديد من الدول النامية عن القيام بدورها في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة من أهمها:

- أن التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بالرغم من أهميته لا يحظى بأولويات الحكومات في ميدان التربية.
- استئثار القطاع الخاص علي جانب كبير من العملية التربوية في مرحلة الطفولة المبكرة.
- تركز مؤسسات تربية الطفولة المبكرة في المدن الكبرى وندرتها في الريف.

وبحسب الملخص الذي أصدرته (The Population Council,

2012) تُعد التربية بمرحلة الطفولة المبكرة في مصر واحدة من الاستثمارات الممتازة التي يمكن من خلالها تحسين مخرجات تعليمية عدة من بينها: التحصيل التعليمي، والتسرب من التعليم، والرسوب الدراسي، حيث يحمل الاستثمار في تربية الطفولة المبكرة مزايا تعليمية تفوق التكاليف المنفقة عليه، لهذا فتقديم التربية في وقت مبكر لكل الأطفال المصريين- ولاسيما الفئات المحرومة- يمكن أن يكون خطوة مهمة تجاه تحقيق المساواة في النظام التعليمي، بعد أن أصبحت التربية

في تلك المرحلة رفاهية لا تتوفر سوى لبعض الأطفال في مصر، الأمر الذي يشير إلى تكريس التمايز بين أبناء المجتمع الواحد في واحدة من أهم مراحل العمر علي كافة المستويات، ومن ثم ينبغي أن يكون الاهتمام بالتربية في هذه المرحلة السنوية ضمن الأولويات على قائمة الحكومة.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من أهمية السنوات الأولى في إعداد وتكوين شخصية الفرد، مما دفع معظم دول العالم المتقدم إلى الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة لما لها من مردود تربوي واجتماعي واقتصادي يصعب تعويضه مستقبلاً، إلا أن تلك المرحلة ما زالت خارج سلم التعليم الإلزامي في مصر، بالرغم من أنها أصبحت مُتطلبًا أساسًا للالتحاق بمعظم أنماط التعليم، بما في ذلك التعليم الذي تقدمه الدولة نفسها، بل الأكثر من ذلك أن فرص الالتحاق بمؤسسات تربية الطفولة المبكرة- مؤسسات رياض الأطفال- لا زال محدودًا بل وقاصرًا، لارتباطه بصورة واضحة وجلية بالطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها الأسر المصرية، والتي يستمر فعلها وتأثيرها على سائر مراحل التعليم التالية وضمن نتائجها، حيث تقدم الدولة ذاتها نمطين من التعليم الأساسي أحدهما لا يمثل فيه التحاق الطفل برياض الأطفال متطلبًا لاستكمال المراحل التعليمية الأخرى، في حين أن التحاق الطفل بالتعليم الأساسي في النمط الآخر- وهو النمط الأكثر انتشارًا- أحد متطلباته الالتحاق بعامين دراسيين في فصول رياض الأطفال وهو أمر ملزم للالتحاق بتلك المدارس، بالرغم أن رياض الأطفال غير إلزامية بالأساس، فضلًا عن إتاحة الدولة نفسها ظهور أنماط تعليمية متعددة لخدمة نفس الشريحة السنوية ما بين التعليم الدولي

والخاص لغات والخاص عربي ورياض الأطفال الملحقة بمؤسسة الأزهر الشريف وتلك التابعة للهيئات الإنجيلية، وما استجد من أنماط تعليمية تقدمها الوزارة بمصروفات ومن بينها المدارس اليابانية ومدارس (البكالوريا) الدولية، الأمر الذي أفرز تعددية لا مبرر لها سوى انسحاب الدولة من تقديم تلك الخدمة التعليمية المهمة، مما يُسهم في تكريس التمايز بين أبناء المجتمع الواحد مسدلاً ظلالاً حول تأثير ذلك علي تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية أحد أبرز المفاهيم التربوية المُعبّرة عن ديمقراطية التعليم.

وعليه يمكن صوغ مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ما واقع تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة (مؤسسات رياض الأطفال) في مصر؟
- ما العقبات التي تقف حائلاً دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة (مؤسسات رياض الأطفال) في مصر؟
- ما متطلبات تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة (مؤسسات رياض الأطفال) في مصر؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى:

- تحديد بنية مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية ومحدداته.
- تحليل واقع تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة (مؤسسات رياض الأطفال) في مصر.
- التعرف على العقبات التي تحول دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة (مؤسسات رياض الأطفال) في مصر.

- تحديد متطلبات تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة (مؤسسات رياض الأطفال) في مصر.

منهج الدراسة وحدودها:

- منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي من خلال مجموعة الإجراءات التالية:

- تحليل الأدبيات، للتعرف على بنية مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية ومحدداته.
- التعرف على واقع تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة في مصر من خلال التحليل الكيفي والكمي للإحصاءات في (مؤسسات رياض الأطفال).
- الوقوف على أبرز المعوقات والعقبات التي تحول دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة في مصر (مؤسسات رياض الأطفال).
- التوصل إلى وضع تصور لأهم المتطلبات التي يمكن من خلالها تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة (مؤسسات رياض الأطفال) في مصر.

- حدود الدراسة:

تُعنى الدراسة الحالية بالتعرف على واقع تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مؤسسات رياض الأطفال باعتبارها جزء من مرحلة الطفولة المبكرة.

الإطار النظري للدراسة:

للإجابة علي تساؤلات الدراسة سوف تقدم الباحثة عرضاً تحليلياً
لما يلي:

أولاً: تكافؤ الفرص التعليمية بنية المفهوم ومحدداته:

تُعد قضية تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من القضايا المتجددة،
والتي ترتبط بحق الإنسان في التعليم باعتباره حقاً من الحقوق الأساسية،
حيث نالت اهتماماً كبيراً بين التربويين بدءاً بتحديد المفهوم وجوانبه
الأساسية، وصولاً إلى كيفية تطبيقه والمعوقات التي تحول دون تحقيقه.

ويواجه نظام التعليم في مصر العديد من التحديات التي تؤكد الحاجة
الملحة للإصلاح في ظل ارتفاع مستوى عدم المساواة الاقتصادية
ونوعية الخدمات المقدمة في التعليم الحكومي، الأمر الذي أثار مخاوف
كثيرة بشأن العدالة الاجتماعية وترسيخ الفوارق الاجتماعية في التعليم
وتلك مشكلات ليست فريدة من نوعها في مصر، وإنما هي متواجدة في
العديد من دول العالم.

وإذا كان البعض يعتقد أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية هو أحد
ثمار الحركات الثورية المعاصرة، ورد فعل لانتشار مبادئ الديمقراطية
خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وسعي الدول جميعها لتحقيق تلك
المبادئ، فإن جذوره التاريخية العميقة ترجع إلى (أفلاطون Plato) مروراً
(بأرسطو Aristotle) و (كونيتليان Quintilian) والقديس
(أوغسطين Augustine) والإمام الغزالي، حيث تطور مفهوم تكافؤ
الفرص التعليمية على مر العصور في كافة النظم التربوية إيماناً
بديمقراطية التعليم، فقد كان (افلاطون Plato) يرى أن تلقي الأفراد لنوع

واحد من التعليم كفيل بالكشف عن طبيعتهم تمهيداً لوضع كل منهم في الطبقة الاجتماعية التي تتناسب معه.

وكان مطلع القرن العشرين الميدان لظهور مبادئ الديمقراطية وتكافؤ الفرص التعليمية، حيث أدى نمو الوعي بأهمية تكافؤ الفرص في التعليم إلى اهتمام مجلس حقوق الإنسان به، واعتبار ضمان تكافؤ الفرص التعليمية مبدأ شاملاً يتخلل المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، ففي العديد من المجتمعات اليوم من المستحيل قراءة أي وثائق أو أهداف تعليمية دون أن نرى عبارات ومصطلحات من مثل: المساواة، وتكافؤ الفرص، والوصول المتكافئ، والحقوق المتساوية وما إلى ذلك.

وعليه يقع على الدول واجب اعتماد كافة التدابير للقضاء على التمييز وضمان المساواة في تحقيق التعليم للجميع، حيث يعتبر تعزيز تكافؤ الفرص في التعليم قانوناً وواقعاً وتحدياً مستمراً لجميع الدول، كما أنه يمثل تحدياً لا يتطلب مجرد القضاء على الممارسات التمييزية فقط، وإنما أيضاً اعتماد تدابير خاصة لتحقيق تكافؤ الفرص في التعليم على أرض الواقع.

حيث الافتراض الأساس أن " المساواة " بشكل أو بآخر هي البديل التعليمي الواضح والمعقول لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، إلا أن هناك آراءً مختلفة بشأن نوع المساواة الذي ينبغي إتباعه.

فقد نوقشت مسألة المساواة في التعليم ولاسيما مسألة تكافؤ الفرص التعليمية في جميع دول العالم، حيث وجدت العديد من البلدان أن التوسع الكمي في الفرص التعليمية لا يحقق المساواة النوعية للأطفال من الفئات الاجتماعية الدنيا.

الأمر الذي أعطى مبرراً للكثير من الدول لإعادة هيكلة نظمها التعليمية، بحيث صار التعليم لبنة أساسية للتنمية البشرية وعاملاً من عوامل التحول الاجتماعي للأفراد في عالم اليوم، كما أن له دور الأساس في إعداد الأطفال للمواطنة والديمقراطية ومسؤوليات المستقبل، وكذا القضاء على الفقر وتحقيق الالتزامات العالمية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

وقد أشار تقرير التنمية البشرية (٢٠١٢) إلى أن نمو مؤشر التنمية البشرية يرتبط بنمو الإنفاق العام على التعليم، وعلى هذا النحو يجب إعطاء مكانة مركزية للحق في التعليم ضمن التفكير الإنمائي لدي كافة الدول، حيث يشهد العالم الآن تفاوتاً غير مسبوق في فرص الحصول على التعليم، ولا يزال التفاوت الشديد متواصلاً وواضحاً بين الأغنياء والفقراء داخل مختلف البلدان وفيما بينها.

ففي أجزاء كثيرة من العالم ستتفاقم أوجه عدم المساواة في فرص التعليم بسبب نمو مقدمي التعليم الخاص حيث تصبح الثروة أو الوضع الاقتصادي أهم معيار للحصول على تعليم جيد، حتى أصبح امتيازاً للأثرياء، وعلى هذا النحو ينبغي تذكير الدول بالتزامها الأساسي المتمثل في ضمان الاحترام الكامل للحق في التعليم دون تمييز أو استبعاد، والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في عدم التمييز وتحقيق تكافؤ الفرص للجميع في التعليم.

فالتعليم حق من حقوق الإنسان في حد ذاته ووسيلة لا غنى عنها لإعمال حقوق الإنسان الأخرى، كما هو منصوص عليه في المادة (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتُعد اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم (١٩٦٠) التي نصت عليها في المادة الأولى على الحق في التعليم بشكل شامل، حيث تتحدد المبادئ الأساسية

للتعليم وتكفل المساواة في الفرص التعليمية، دون اعتبار للعرق أو الجنس أو أي تمييز اقتصادي أو اجتماعي.

كما أن حق كل طفل في التعليم على أساس تكافؤ الفرص منصوص عليه أيضا في المادة (٢٨) من اتفاقية حقوق الطفل، كما سلمت لجنة حقوق الطفل بالحاجة إلى تحديد وإرجاع الأولوية للفئات المهمشة والمحرومة من الأطفال، حيث تنص المادة (٢٤) من الاتفاقية على أحكام مفصلة بشأن حق الأشخاص (ذوي الإعاقة) في التعليم دون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص.

وقبل أن نعرض لبنية مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية ينبغي أن نميز أولاً بين المفهوم والفهم حوله، حيث يشير "المفهوم" إلى الفكرة عامة، أما "الفهم" فيشير إلى تفسير محدد لتلك الفكرة، فمفهوم العدالة المطبق على مؤسسة ما، يعني أن المؤسسة لا تفرض أي تمييز تعسفي بين الأشخاص في منح الحقوق والواجبات الأساسية وأن قواعدنا تضع توازناً سليماً بين المطالبات المتنافسة، في حين أن الفهم يتضمن إلى جانب ذلك تحديد المبادئ والمعايير لتقرير تلك الفوارق.

وعلى هذا يُعتبر مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية أحد المفاهيم الأكثر جدلية في الميدان التربوي نظراً لكثرة الجوانب التي يعالجها، الأمر الذي جعله مدعاة لتفسيرات عدة بحكم أن المساواة بالدرجة الأولى مسألة أخلاقية سياسية، فهناك جانبان للمساواة أحدهما المساواة كمثل، والمساواة كمناسب، وكليهما مختلفان في المعنى فالمثل له معني واضح محدد أما التناسب فيحمل أكثر من معنى، ومن ثم يكون الاتفاق على مفهوم محدد لتكافؤ الفرص التعليمية مسار جدل واضح، فهذا المفهوم أقرب للنظرية منه إلى المفهوم.

- إلى أن مفهوم تكافؤ الفرص يتألف من أربعة عناصر متميزة هي:
- وقد أشار Peter Westen:
- نمط التوزيع أي المساواة.
 - وصف واضح للمواضيع التي ينبغي أن يعقدها نمط التوزيع مثل: جميع أعضاء فئة سنية معينة أو جميع مواطني الدولة.
 - وجوه التوزيع الذي يركز عليه النمط مثل: الوظائف، أو الموارد، أو الرفاهية.
 - سرد للعقبة (العقبات) التي تحول دون تحقيق الهدف من التوزيع مثل: الثروة، والقوة البدنية، ولون البشرة
- ويُمكن للباحثة رصد العناصر السابقة في الشكل التالي:



شكل رقم (١)

يوضح العناصر التي يتألف منها مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية

وعلى هذا يُمكن تعريف تكافؤ الفرص التعليمية بـ صور مختلفة بناءً على الإطار المفاهيمي المحدد لها، فيُعرف تكافؤ الفرص التعليمية في تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (لا مزيد من الفشل) من خلال بعدين هما: الإنصاف والإدماج.

الإنصاف:

يعني ضمان وصول جميع الطلاب إلى الحد الأدنى الأساسي من المهارات، فنظم التعليم المنصف تدعم طلابها للوصول إلى إمكاناتهم التعليمية دون أي حواجز رسمية أو غير رسمية، حيث تعني العدالة والإنصاف أن الظروف الشخصية أو الاجتماعية والاقتصادية مثل: الجنس أو الأصل العرقي أو الخلفية الأسرية لا تشكل عقبات تعوق النجاح التعليمي، أي أن النظام التعليمي يتيح للأفراد الاستفادة الكاملة من التعليم والتدريب بغض النظر عن الخلفيات.

أما الإدماج:

فيرتبط بمفاهيم التعميم والتنوع والمدارس والفصول الشاملة لتصبح بمثابة ثقافة في التعليم، تترجم إلى وجود درجة من الإجماع حول قيم احترام الاختلاف والالتزام بتقديم جميع احتياجات الطالب للوصول إلي أقصى فرص التعلم

وعلي هذا فإن نظم التعليم التي تتميز بالتكافؤ: هي تلك النظم التي تضمن للأفراد الاستفادة من فرص التعليم دون اعتبار لعوامل كالمستوى الاجتماعي والاقتصادي أو غيرها من العوامل.

وقد عبرت ثلاثة اتجاهات متباينة عن مفهوم تكافؤ الفرص

التعليمية ألا وهي:

• الاتجاه المحافظ:

يتبنى هذا الاتجاه وجهه النظر القائلة بأن الله قد منح كل فرد الاستعدادات التي تتلاءم مع الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها منذ ولادته، وعلى هذا فالطبقة الاجتماعية التي ينتمي لها الفرد تعتبر المحدد للقدرات التي يمتلكها.

• الاتجاه الليبرالي:

ظهر هذا الاتجاه كنتيجة مباشرة لتغيرات مجتمعية عدة اقتضت ظهور فلسفة جديدة ترى أن كل فرد يولد ولديه مقدار شبه ثابت من الكفاءة والذكاء الموروث الذي يؤهله للتقدم الاجتماعي، ومن ثم ينبغي تصميم النظام التعليمي بشكل تزول معه عوائق الطبقة الاجتماعية والخلفية الاقتصادية والاتصالات الشخصية، التي تضع الطلاب من أبناء الطبقات الدنيا في مكانه لا يمكن معها الاستفادة من ذكائهم الموروث، الذي يؤهلهم بحق للتقدم الاجتماعي، حيث يقرر مؤيدو هذا الاتجاه أن كل فرد يجب أن تتاح له فرصة تعليمية متساوية بصرف النظر عن الطبقة التي ينتمي إليها.

• الاتجاه الراديكالي:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المصدر الرئيس للتباين في الفرص التعليمية هو تباين الخلفية الاقتصادية والاجتماعية ولحل مشكلة تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ينبغي وضع إستراتيجية تنحصر في عنصرين هما:

- الدعوة إلى تغيير مُجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.
- تقديم مساندة تربوية شاملة على طول السلم التعليمي، مع التأكيد على أن التغيير الحقيقي في النسق التعليمي يتطلب مزيداً من التغيير في بناء المجتمع.

وبالرغم أن تحقيق ضمان تكافؤ الفرص في التعليم قد صار مبدأً شاملاً يتخلل سائر المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، يلتزم المجتمع الدولي بإعماله، إذ يقع على الدول واجب اعتماد تدابير من شأنها القضاء على التمييز وضمان المساواة في وصول التعليم إلي الجميع،

حيث أصبح تعزيز تكافؤ الفرص في التعليم قانونًا وواقعًا وتحديًا مستمرًا لكافة الدول، إلا أن الفجوة بين الالتزام والواقع لا تزال كبيرة ومن السهولة اتساعها إن لم تتخذ خطوات ملموسة ومستدامة لدعم تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

فقد أكدت التقارير العالمية لرصد التعليم للجميع على أن التمتع بالحق في التعليم في كثير من الدول محدود للغاية بسبب ظاهرتي التهميش والإقصاء لبعض الفئات، حيث رصد تقرير اليونسكو (٢٠١٠) أن العديد من الحكومات قد أخفقت في تحقيق أهداف التعليم للجميع من ناحية، كما أخفقت في معالجة أوجه التفاوت الواضح بين مختلف فئات المجتمع من ناحية أخرى، حيث يبدو الوضع الاجتماعي الاقتصادي والتفاوت بين الجنسين عاملين رئيسيين في التهميش والإقصاء.

وبناءً على ذلك يمكن للباحثة رصد محددات مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية في الشكل التالي:



شكل رقم (٢)

يوضح محددات مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية

• المساواة:

تتمثل في توفير الفرص التعليمية المتساوية في القبول بالمرحلة التعليمية أمام كافة الأطفال، بجانب تقديم مناهج تعليمية تتناسب مع قدرات واستعدادات وميول واهتمامات الطفل.

• الإتاحة:

تعني مدى قدرة النظام التعليمي على توفير فرص متكافئة للأطفال للالتحاق بالتعليم دون اعتبار للنوع أو المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو أي اختلافات أخرى، ودون عقبات لمواصلة التعليم في مراحله الأعلى.

وعليه فكل طفل له حق إنساني في التعلم إلى أقصى ما تؤهله له مواهبه وإمكاناته، وعلى هذا فحصول الطفل على هذا الحق خطوة ضرورية للسير في طريق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

ثانياً: مرحلة الطفولة المبكرة في إطار بنية نظام التعليم المصري، وواقع تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمؤسسات رياض الأطفال:

تعتبر مرحلة الطفولة المبكرة أحد أهم المراحل السنوية التي صارت محل اهتمام كثير من الدول ومن بينها مصر منذ زمن طويل، حيث يرجع الاهتمام بتلك المرحلة في مصر إلي بدايات القرن العشرين، ففي عام (١٩١٣) بادرت وزارة المعارف العمومية آنذاك بإعادة تنظيم مدارس البنات بإضافة سنتين تمهيديتين لإعداد البنات للمرحلة الابتدائية، كما أسست جمعية العائلات اليونانية- أول روضة في مدينة الإسكندرية عام (١٩١٧)- سميت (دارمانا) للأطفال البنات، ثم أنشئت وزارة المعارف العمومية روضة للبنين عام (١٩١٨) وكانت جميعها بمصروفات، كما تأسست عام (١٩١٩) روضة أطفال قصر الدويارة بالقاهرة، ليتم بعد ذلك تحويل كافة الفرق التحضيرية بالمدارس الابتدائية إلي فصول لرياض الأطفال عام (١٩٢٢) لتستقبل الأطفال لمدة عامين، وبحلول عام (١٩٢٤) وبناء علي رغبة الأهالي تم إنشاء روضة أخرى للبنين والبنات بمنطقة العباسية، وبموجب القانون رقم ٢٤ لسنة (١٩٢٨) تم

تحديد سن الالتحاق بمؤسسات التعليم قبل النظامي بدءاً من سن الرابعة ولمدة ثلاث سنوات، وبصدور القانون رقم ٩٠ لسنة (١٩٥٠) تم إلغاء مصروفات رياض الأطفال ليزداد الإقبال على الالتحاق بتلك المؤسسات بين مختلف طبقات المجتمع المصري، إلا أنه ما لبث أن تم إلغاء رياض الأطفال في عام (١٩٥٣) لاستخدام الفصول التي كانت تشغلها لدعم قدرة المدارس الابتدائية، تحقيقاً لمبادئ ثورة يوليو في إلزامية التعليم لكافة أفراد المجتمع ليبدأ السلم التعليمي من سن السادسة.

ثم تعاود مؤسسات رياض الأطفال الظهور بقوة علي الساحة التعليمية مع بداية الثمانينات، حيث بدأت تنشأ كفصول تابعة أو ملحقة بمدارس (الحلقة الأولى من التعليم الأساسي)، لاستيعاب الأطفال الذين تنطبق عليهم الشروط المطلوبة للقبول برياض الأطفال.

فتشير المادتين ١٥ و١٦ من القرار الوزاري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٩، والمادتين ٢٠ و٢١ من القرار الوزاري رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٨، وكذا المادة رقم ٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الطفل رقم ١٢ لسنة (١٩٩٦)، أنه يشترط للموافقة على فتح (فصول) لرياض الأطفال أن تتوفر فيها الشروط التالية:

- تلحق فصول رياض الأطفال بأحد المدارس العاملة بنظام الفترة الواحدة وبنظام اليوم الكامل.
- يتوافر بالمدرسة عدد مناسب من الفصول التي لا يؤدي تخصيصها لرياض الأطفال إلى الحد من قدرة المدرسة على استيعاب تلاميذ التعليم الأساسي، أو الارتفاع في كثافة الفصول عن الحد المقرر.
- يتوافر في المبنى المخصص شروط الصلاحية الهندسية، والفنية، والصحية، وكافة المرافق.

- تُخصص لرياض الأطفال حجرات بالطابق الأرضي يتوافر فيها الإضاءة والتهوية الجيدة وبشرط توافر (٢ م ٢) لكل طفل علي الأقل.
- وأضافت المادة ٢١ من القرار الوزاري رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٨ ضرورة توافر أماكن لحفظ الأدوات والخامات والوسائل التي يستخدمها الأطفال بحجرات رياض الأطفال.
- كما أضافت المادة ١٢٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الطفل رقم ١٢ لسنة (١٩٩٦) ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأطفال من الأخطار.

هذا وتهدف رياض الأطفال في مصر إلى:

- تهيئة الطفل للحياة النظامية والمدرسية عند التحاقه بالحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، من خلال الانتقال التدريجي من جو الأسرة إلى جو المدرسة ويتم ذلك من خلال:
- التنمية الشاملة للأطفال في كافة المجالات الجسمية، والعقلية، والانفعالية، والأخلاقية، والدينية.
- التنشئة الاجتماعية السليمة في ظل قيم ومبادئ وأهداف المجتمع.
- تلبية مطالب وحاجات نمو الطفل في المرحلة السنية من الرابعة وحتى السادسة.
- مساعدة الطفل على تكوين الشخصية السوية القادرة على التعامل مع المجتمع.
- تنمية مهارات الطفل مع مراعاة الفروق الفردية بين الأطفال في القدرات والاستعدادات.
- تنمية قدرات الطفل على الابتكار والتفكير والتميز.

وبتحليل ما سبق من أهداف يمكن رصد ما يلي:

أنها جميعاً تهدف إلى تحقيق النمو المتكامل للطفل وتلبية حاجاته؛ بما يسهم في تكوين شخصيته في ظل قيم ومبادئ المجتمع، إلا أن تلك الأهداف جاءت قاصرة إذ أنها لم تتضمن مؤشرات تنفيذها؛ الأمر الذي يحد من فاعليتها وإمكانية قياس مدى تحقيقها، لذا ترى الباحثة أنه لكي تُسهم رياض الأطفال في تحقيق تلك الأهداف ينبغي:

- إتاحة الفرص لكافة أطفال المرحلة السنية من (٤ - ٦) سنوات للالتحاق برياض الأطفال، بما يتناسب مع الزيادة المطردة في أعداد أطفال تلك الشريحة، كما يلبي زيادة طلب الأسر على إلحاق أطفالها بمؤسسات رياض الأطفال، في ظل إشكالية كونها متطلباً ملزماً لأولياء الأمور لإلحاق أبناءهم بمختلف أنماط التعليم، بما في ذلك ما تقدمه وزارة التربية والتعليم نفسها رغم عدم إلزامية المرحلة وعدم إدراجها ضمن السلم التعليمي.

- الاهتمام بالتنمية الشاملة لكافة جوانب النمو في هذه المرحلة المبكرة من حياة الأطفال، من خلال توفير التجهيزات المناسبة والتي تختلف شكلاً ومضموناً عن سائر المراحل التعليمية اللاحقة، انطلاقاً من أن التنمية الشاملة للطفل في هذه المرحلة السنية لها أثارها الممتدة على التنمية المستدامة في المراحل اللاحقة.

- مراعاة الفروق الفردية بين الأطفال سواء في القدرات والاستعدادات من خلال التطبيق الفعلي للقرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة (٢٠٠٩) بشأن قبول الأطفال ذوي (الإعاقة) الطفيفة في مدارس التعليم العام، والذي نص في مادته الأولى على تطبيق نظام الدمج بالفصول النظامية بمدارس التعليم العام ومؤسسات رياض الأطفال.

هذا وتنص السياسة التعليمية في مصر على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لجميع المتعلمين بغض النظر عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة أو الجنس أو مكان المعيشة.

ويتم ذلك من خلال تقديم:

- المزيد من الدعم للطفولة المبكرة.
 - الاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
 - توفير التعليم النظامي وغير النظامي والتأهيل لجميع الأطفال.
- وفي هذا الصدد وضعت وزارة التربية والتعليم في مصر عددًا من الاستراتيجيات التي من شأنها المساعدة على تحقيق ما سبق أهداف وذلك من خلال:

- التوسع التدريجي في التعليم الرسمي المجاني بمرحلة الطفولة المبكرة وفي نفس الوقت الموافقة على الدعم المالي لمؤسسات تربية الطفولة المبكرة (رياض الأطفال) الخاصة.
- تعزيز جودة الخدمات التعليمية المقدمة في مرحلة الطفولة المبكرة (الرسمية وغير الرسمية على حد سواء).
- إخضاع جميع الممارسات في مؤسسات رياض الأطفال إلى الإشراف المباشر من قبل وزارة التربية، وذلك لضمان تقديم خدمات ذات جودة تتواءم مع الاتجاهات العالمية للتعليم في الطفولة المبكرة.
- تعزيز معدلات الالتحاق بمؤسسات رياض الأطفال.
- تعزيز الخدمات التعليمية التي تقدمها مؤسسات رياض الأطفال.
- تعزيز الإدارة التربوية داخل مؤسسات رياض الأطفال.
- توفير الفرص التعليمية المناسبة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وبقراءة تحليلية فيما سبق من استراتيجيات موضوعة من قبل الوزارة تفند الباحثة لما يلي:

فيما يتعلق بالتوسع التدريجي في التعليم المجاني الرسمي بمرحلة الطفولة المبكرة (مؤسسات رياض الأطفال) نجد أن الواقع هو العكس تمامًا، فهناك اتجاه واضح من قبل الوزارة لدعم مرحلة الطفولة المبكرة (مؤسسات رياض الأطفال) بمصروفات من خلال التوسع في المدارس الخاصة والرسمية التجريبية- لغات ومميز - على السواء، وتلك الأخيرة فضلاً عن كونها بمصروفات فارتفاع سنّ القبول بها والذي يصل في بعض المدارس الرسمية إلي أكثر من خمس سنوات في المستوي الأول لرياض الأطفال، يُمثل مشكلة لأولياء الأمور تدفعهم للاتجاه قصرًا لإلحاق أبناءهم بالمدارس الخاصة، كما أن استحداث أنماط جديدة من المدارس الرسمية متفاوتة المصروفات تسهم في ترسيخ تفاوتًا طبقيًا واضحًا، ومن بينها ما أطلق عليه المدارس اليابانية والتي صدر بشأنها القرار رقم ١٥٩ بتاريخ ٢٠١٧/٥/٦، ومدارس (البكالوريا) الدولية والتي صدر بشأنها القرار رقم ٢٨٩ في ٢٠١٦/٩/٢٥ حيث يُحصل مقابل الخدمات الإضافية المقدمة لأطفال المستويين الأول والثاني في رياض الأطفال مبلغ (٦٠٠٠) جنيه.

وعن تعزيز جودة الخدمات التعليمية المقدمة في مرحلة الطفولة المبكرة، فقد أكدت الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٧ (معًا نستطيع) أن مؤسسات رياض الأطفال في مصر تواجه العديد من القضايا المتعلقة بالجودة لعل من بينها:

- نقص عدد المعلمات والموجهات المتخصصات.

- ضعف برامج التدريب التي من شأنها رفع كفاءة معلمات رياض الأطفال.
 - الحاجة الماسة إلي تطوير المنهج وفقاً للمعايير القومية لرياض الأطفال.
 - نقص استخدام الوسائل التكنولوجية في رياض الأطفال.
 - ضعف الوعي لدي أولياء الأمور بأهمية المرحلة.
- وحول إخضاع جميع الممارسات في مؤسسات رياض الأطفال إلي الإشراف من قبل وزارة التربية والتعليم ضمناً لتقديم خدمات تتواءم مع الاتجاهات العالمية للتعليم في الطفولة المبكرة، فقد أكدت الوزارة- الإدارة العامة للتعليم الخاص والدولي- نفسها عن وجود العديد من المخالفات للعديد من المدارس على مستوي الجمهورية في هذا الإطار لعل من بينها على سبيل المثال لا الحصر:
- قامت الوزارة بوضع مدرسة هضبة الأهرام الخاصة للغات القسم الأمريكي تحت الأشراف المالي والإداري، وذلك لقبول عدد ٤٢ طفل بمرحلة رياض الأطفال، بالمخالفة للترخيص الصادر للمدرسة.
 - تم توجيه إنذار للمدرسة البريطانية الدولية بإدارة الشيخ زايد محافظة الجيزة لمزاولة النشاط دون الحصول على ترخيص، فضلاً عن تحصيل المصروفات بالعملة الأجنبية وعدم تدريس المناهج القومية وتحية العلم بالمخالفة للقرار الوزاري.
 - توجيه إنذار لمدرستي بايونيرز لغات ودولي- إدارة المنتزة التعليمية بمحافظة الإسكندرية، والمدرسة البريطانية لغات إدارة العجمي التعليمية بمحافظة الإسكندرية لتحصيل المدرستين مبلغ ٢٠٠ جنيه،

٢٥٠ جنيه كرسوم لطلب الالتحاق برياض الأطفال دون تحرير إيصالات.

والحقيقة أن الباحثة تجد أنه- لأمر محمود- أن تنتشر الوزارة نفسها المخالفات الخاصة بالمرحلة، إلا أن ذلك لا يعفيها أيضاً من تبعة عدم وجود رقابة صارمة ومتابعة للمدارس، مع التحفظ بأن ما أعلن من مخالفات لا يُمثل إلا نسبة بسيطة من الواقع.

كما أن ما صدر من عقوبات حيال تلك المخالفات وغيرها لم يكن صارماً حيث تفاوتت العقوبة ما بين توجيه الإنذار إلى الإشراف المالي والإداري، الأمر الذي يشير إلي فساد واضح في منظومة التعليم الخاص.

أما عن تعزيز معدلات الالتحاق ومع إعراب وزارة التربية والتعليم عن نيتها التوسع في دعم فرص الحصول على التربية في الطفولة المبكرة الرسمية لتصل نسبة الاستيعاب إلى (٦٠٪) من أطفال المرحلة السنية بحلول عام (٢٠١٥)، إلا أننا نجد الواقع مغاير لذلك تماماً، حيث أنه لا زال هناك عجزاً في أعداد الفصول المخصصة لرياض الأطفال.

وعلي سبيل المثال هناك عجز في أعداد مدارس وفصول رياض الأطفال الرسمية علي مستوى المحافظات الثلاث الكبرى- ولن نتكلم هنا عن الريف أو المناطق المحرومة- وفي المقابل نجد زيادة واضحة في أعداد مدارس وفصول رياض الأطفال التابعة للتعليم الخاص والتي تتزايد بصورة مستمرة وواضحة، ففي محافظة القاهرة يزداد عدد المدارس الخاصة عن الرسمية بحوالي ٤٢ مدرسة، ١١٠٥ فصل، كما تقل كثافة الفصول في الخاص عن الرسمي بصورة جلية، الأمر الذي يشير إلي وضع فرض نفسه لتضطر العديد من الأسر إلحاق أطفالها بمؤسسات

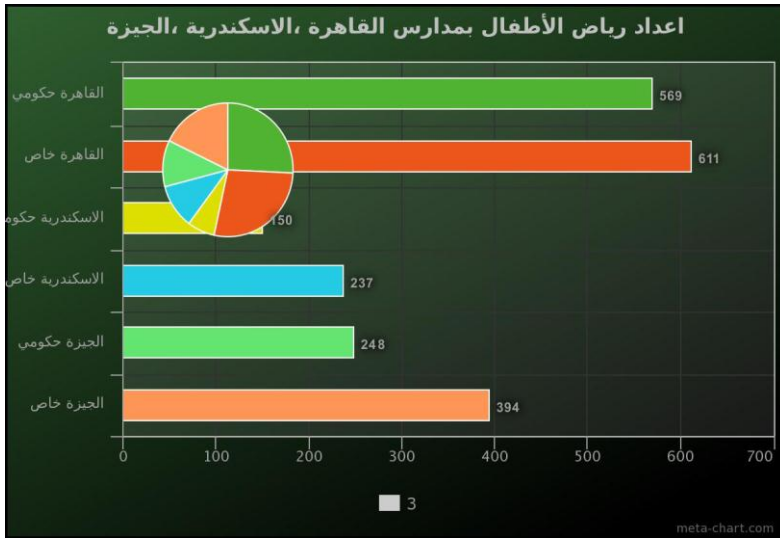
رياض الأطفال الملحقة بالمدارس الخاصة، لما تتيحه من أماكن عجزت المدارس الرسمية عن توفيرها، وهو نفس الحال الذي يتكرر في محافظتي الجيزة والإسكندرية، وتلك الأخيرة تتضح فيها مشكلة واضحة وهي زيادة الكثافة التي فاقت كل الحدود، حيث أن الكثافة في فصول رياض الأطفال الرسمية تصل إلى ٨٤.٠ طفل، في حين أنها تصل فقط إلى ٣١.٨ في الخاص، وهو أمر مخالف لكافة المعايير والقرارات الوزارية، إذ يشترط ألا يزيد عدد أطفال فصول رياض الأطفال عن (٣٦) طفل للرسمي لغات و (٢٩) طفل للرسمي لغات مميز، مما يشير إلى عجز واضح من قبل الوزارة لمعالجة الأمر في أكبر محافظات الجمهورية، وهو ما توضحه الباحثة من خلال الجدول والشكلين التاليين:

جدول رقم (١)

يوضح أعداد الفصول المخصصة لرياض الأطفال حكومي/ خاص علي مستوي محافظات القاهرة، الإسكندرية،

الجيزة ٢٠١٤/٢٠١٥"

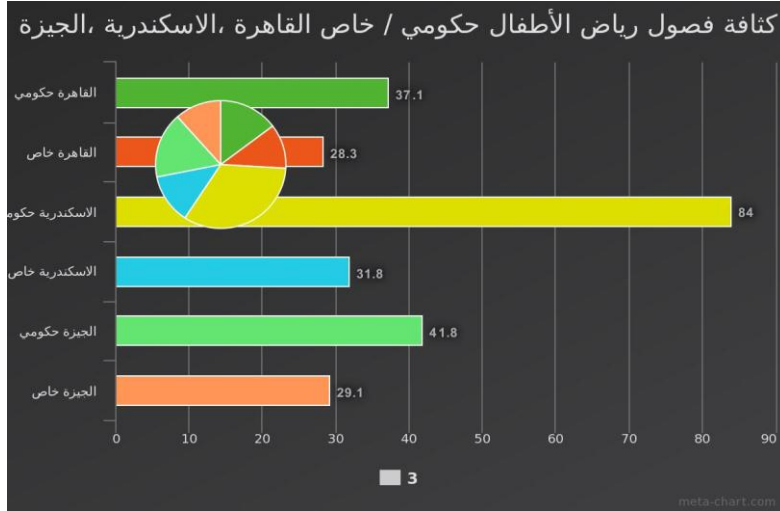
المحافظة	التبعية	عدد المدارس	عدد الفصول	البنون	البنات	الإجمالي	كثافة الفصل
القاهرة	حكومي	٥٦٩	١٩٦٥	٣٧٧٤٦	٣٥١٤٧	٧٢٨٩٣	٣٧.١
	خاص	٦١١	٣٠٧٠	٤٤٢٨٦	٤٢٤٩٣	٨٦٧٧٩	٢٨.٣
الإسكندرية	حكومي	١٥٠	٦٤٤	٢٨٠٦٦	٢٦٠٦١	٥٤١٢٧	٨٤.٠
	خاص	٢٣٧	١١٦١	١٨٩٤٤	١٨٠٢٩	٣٦٩٧٣	٣١.٨
الجيزة	حكومي	٢٤٨	٩٥٣	٢٠٨٥٨	١٨٩٧٥	٣٩٨٣٣	٤١.٨
	خاص	٣٩٤	١٨٧٧	٢٨٥٧٠	٢٦٠٦٨	٥٤٦٣٨	٢٩.١



شكل رقم (٣)

يوضح أعداد رياض الأطفال حكومي/ خاص بالمدارس على مستوى

محافظات القاهرة، الإسكندرية، الجيزة ٢٠١٤/٢٠١٥



شكل رقم (٤)

يوضح كثافة فصول رياض الأطفال حكومي/ خاص على مستوى

محافظات القاهرة، الإسكندرية، الجيزة ٢٠١٤/٢٠١٥

وبالنسبة لتعزيز الخدمات التعليمية التي تقدمها مؤسسات رياض الأطفال، نجد أن تلك الخدمات لا تصل إلى الكثير من المناطق الفقيرة والنائية والعشوائية.

حيث تطالعنا الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٧ (معاً نستطيع) بتواجد تبايناً واضحاً في معدلات القيد الإجمالي بين المحافظات لصالح المحافظات الكبرى، وانخفاض معدل القيد في مؤسسات رياض الأطفال الرسمية بالأماكن الفقيرة والمناطق المحرومة، مما يستدعي ضرورة التوسع في توفير الإمكانيات اللازمة للنهوض بتلك المناطق. وحول تعزيز الإدارة التربوية في مؤسسات رياض الأطفال، نجد أنه لازالت هناك العديد من المشكلات التي تتعلق بالجانب الإداري من بينها:

- عدم وجود قاعدة بيانات خاصة برياض الأطفال، حيث أكدت دراسة أماني سعبان (٢٠٠٨) وهاني العزب (٢٠٠٩) على عدم وجود أنظمة متطورة لجمع المعلومات، حتى أن المسؤولين عن الإدارة في مؤسسات رياض الأطفال لا تتوافر لديهم البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات.
- عدم تحديث الهيكل الإداري في مؤسسات رياض الأطفال بما يدعم استقلاليتها، حيث أكدت دراسة ناصر شعبان (٢٠١١) تبعية إدارة رياض الأطفال للمرحلة الابتدائية، كما أكدت دراسة عبد الستار فايد (٢٠١٣) وأمال محمد (٢٠١٣) على ضعف الميزانيات المرصودة من قبل وزارة التربية والتعليم لرياض الأطفال وربط الميزانية بالمرحلة الابتدائية، إضافة إلى غياب ثقافة الجودة وضعف الوعي لدى القائمين على الإدارة بمتطلباتها، الأمر الذي أدى إلى شيوع الأساليب الإدارية

التقليدية فضلاً عن ضعف الإشراف والمتابعة والتقييم وإهمال بناء قدرات العاملين.

أما عن توفير الفرص التعليمية المناسبة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة يتضح أن:

- الخدمات التي تقدم لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة لا تتعدى نسبة تتراوح بين ١ - ٢% مع استثناء الأطفال ذوي الإعاقات الحادة، وذوي الإعاقات المتعددة، وأطفال التوحد أصغر من ٤ سنوات وأكبر من ١٢ سنة.

- على الرغم من وجود سياسة لتنفيذ الدمج بدءاً من رياض الأطفال، إلا أنه لا ينفذ بصورة صحيحة.

- عدم امتلاك المعلمات للمهارات اللازمة لتحقيق دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم من العاديين على نحو فعال.

- عدم ملائمة مباني رياض الأطفال من حيث المرافق والتجهيزات لدمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وممارستهم للأنشطة التعليمية المختلفة وفقاً لاحتياجات كل فئة منهم.

- النقص الحاد كمّاً وكيفاً في الكوادر المتخصصة والمدربة للتعامل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

وعلى هذا ففي المُجمل أن كافة الاستراتيجيات الموضوعة من قبل الوزارة في هذا الإطار تفتقد إلى المصداقية وعدم وجود متابعة لتنفيذ تلك الاستراتيجيات حتى الآن على الأقل، مما يُسهم في إهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين أطفال المجتمع الواحد.

ولأن السياسة التعليمية المتبعة في نظام القبول بمراحل التعليم المختلفة تُعد من أكثر العوامل تأثيراً في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية،

وذلك لارتكاز تلك السياسة على أسس متعددة للمفاضلة بين المتقدمين للالتحاق، حيث يعتبر البعد الاقتصادي وضعف الإنفاق على التعليم أحد العوامل التي ساهمت في حجب الخدمة التعليمية المتميزة عن بعض الفئات من أبناء المجتمع، مما يترتب عليه تكبد العديد من الأسر المصرية مصاريف باهظة في مقابل الحصول على خدمة تعليمية أكثر جودة، فقد تأثرت الفرص التعليمية المتاحة للأطفال بالوضع الطبقي للأسرة، والذي يُعبر عنه بمستوى دخل الأسرة والمستوى الثقافي الاقتصادي والثقافي للوالدين.

وسوف تستخدم الباحثة فيما يلي مدخلي المساواة والإتاحة لتحليل الوضع الحالي لواقع تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة- مؤسسات رياض الأطفال- في إطار النظام التعليمي في مصر هما:

١ - المساواة:

وتتمثل وفقاً للدراسة الحالية في:

التساوي في القبول بمرحلة رياض الأطفال أمام جميع أطفال مرحلة الطفولة المبكرة، مع تقديم مناهج تعليمية تتناسب مع قدرات واستعدادات أطفال هذه المرحلة السنية.

وفيما يلي سوف تعرض الباحثة للمساواة من خلال تحليل لأهم ملامح مرحلة الطفولة المبكرة (مؤسسات رياض الأطفال) في مصر:

يُقدم النظام التعليمي في مصر العديد من أنماط رياض الأطفال التي تختلف شكلاً ومضموناً وهي كما يلي:

• فصول رياض الأطفال ملحقة بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي (الحكومية تجربي لغات):

تهدف تلك المدارس بالإضافة إلى تحقيق أهداف التعليم قبل الجامعي، إلى التوسع في دراسة لغات أجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة، حيث تستمر الدراسة لمدة سنتين تليها مرحلة التعليم الأساسي ثم مرحلة التعليم الثانوي العام، ولا يجوز أن يزيد عدد الأطفال في فصول رياض الأطفال ومختلف المراحل التعليمية عن ستة وثلاثين تلميذاً.

• فصول رياض الأطفال ملحقة بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي (الحكومية تجربي لغات مميز):

تتضمن المدارس التي تقدم نوعية متميزة من التعليم كتدريس اللغة الفرنسية أو الألمانية كلغة ثانية بدءاً من الصف الرابع الابتدائي، حيث تنخفض كثافة الفصول لتصل إلى أقل من ٢٩ طالباً بكل فصل، كما يتم الاهتمام بالأنشطة المختلفة كأحد الدعائم المهمة للعملية التعليمية، إضافة إلى توافر ملاعب مفتوحة بمساحات واسعة داخل هذه المدارس.

ووفقاً لما يحدده قانون الطفل رقم ١٢ لسنة (١٩٩٦) يشترط للقبول برياض الأطفال بتلك المدارس وسابقتها ما يلي:

- يكون التحاق الأطفال في تلك المدارس ما بين الرابعة والسادسة، حيث يكون القبول تنازلياً من أعلى سن للمتقدمين هبوطاً حتى الحد الأدنى المقرر، ولا يقبل أطفال تقل أعمارهم عن أربع سنوات.
- حساب السن للقبول برياض الأطفال بالمدارس الرسمية أو بالمدارس الخاصة بمصروفات حتى أول أكتوبر في عام الالتحاق.

• يجوز قبول أطفال في الصف الثاني برياض الأطفال بشرط ألا يقل سنهم عن خمس سنوات.

• لا يجوز قبول أطفال في سن الإلزام بفصول رياض الأطفال، وفي جميع الأحوال يكون سن الطفل هو الفيصل الوحيد للقبول.

مع الإشارة إلى أن شروط الالتحاق برياض الأطفال تخضع لظروف كل مديرية علي حده بما لا يخالف الشروط الواردة أعلاه بالقانون.

هذا ويشترط للقبول بتلك المدارس بنوعيتها وفقاً للقواعد المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم (١٥٤) لسنة (١٩٨٩)، ضرورة عقد مقابلة للطفل ولا يجوز الاستثناء في التقديم للالتحاق بالصف الأول لرياض الأطفال (مادة ٧)، كما لا يجوز الاستثناء من شرط السن في ضوء مراحل التنسيق مع الالتزام بالمرجع السكني لولي الأمر بالمدارس الرسمية لغات فقط، أما الإدارات التي لا يوجد بها هذه النوعية من المدارس يتم توزيع الأطفال من قبل المديرية علي أقرب إدارة لسكنهم، مع إتباع القواعد المنظمة للقبول بمرحلة رياض الأطفال.

حيث تُحصل الرسوم والاشتراكات ومقابل الخدمات الإضافية وفقاً للنظام المعمول به بالمدارس المناظرة والتي تقدم المناهج باللغة العربية، مضافاً إليها مقابل الخدمات الإضافية التي تؤدي لتلاميذ هذه المدارس كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (٢)

يوضح مقابل الخدمات الإضافية التي تقدمها المدارس الرسمية لغات، لغات مميز

المدارس الرسمية لغات مميز	المدارس الرسمية لغات	الخدمات الإضافية
١٢٠٠	٥٠٠	خدمات لغات
١٠٠	١٠٠	نشاط عام
١٠٠	٥٠	تطوير تكنولوجيا
١٤٠٠	٦٥٠	الإجمالي

بقراءة في الجدول السابق يلاحظ أن حصول الطفل على خدمات تعليمية من المفترض أنها تقدم بصورة مجانية في كافة المدارس لا يتم الحصول عليها إلا بمقابل، وما نرصده هنا لا يعني أننا ضد مساهمة أولياء الأمور مع الوزارة، وإنما العكس هو الصحيح فرؤيتنا أن الخدمات الأساسية لا بد أن توفرها الوزارة لكل المدارس علي السواء ليستفيد كل أبنائنا، الأمر الذي من شأنه تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، أما الخدمات الإضافية والتي لا تمثل أساسيات خدمية في إطار العملية التعليمية فيمكن لأولياء الأمور المساهمة فيها، لرفع الشأن التعليمي عامة.

وبصدور القرار الوزاري رقم ٢٨٥ لسنة ٢٠١٤ تم تغيير مسمي المدارس التجريبية للغات والمدارس التجريبية المميزة للغات إلى المدارس الرسمية للغات والمدارس الرسمية المميزة للغات.

كما ظهرت مدارس المستقبل التجريبية المتكاملة للغات كشكل من أشكال المدارس الرسمية، والتي تتواجد حالياً بالقاهرة في المناطق التالية: الزيتون، مدينة نصر، العباسية، زهراء المعادي، الأميرية، الوايلي، حلوان، ١٥ مايو، القاهرة الجديدة، والإسماعيلية، ودمياط.

• فصول رياض الأطفال بمدارس (البكالوريا) الدولية:

بصدور القرار الوزاري رقم ٢٨٩ لسنة (٢٠١٦)، بدأت وزارة التربية والتعليم في تطبيق نظام (البكالوريا) الدولية في ثلاث مدارس حكومية متميزة بمعاونة من القطاع الخاص، حيث تم الاتفاق بين المؤسسة الراعية- مؤسسة جرير لاند التعليمية- والمدرسة المصرية الدولية بالشيخ زايد ومدرسة النور للمكفوفين بالمهندسين، كما تم الاتفاق بين المؤسسة الراعية شركة الزهراء التعليمية (مجموعة مدارس أوزريس للغات) المدرسة المصرية الدولية بالمعراج البساتين

• فصول رياض الأطفال التابعة لمؤسسة الأزهر الشريف:

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٠٣ لسنة (١٩٦١) بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التابعة التي يشملها والصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة (١٩٧٥)، فيما تضمنه أحكام المادة (٤٩) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠٣) لسنة (١٩٦١) بتحديد الحد الأقصى لسن القبول بالصف الأول الابتدائي ب (٩) سنوات وبناء عليه يراعى الآتي في التقدم لرياض الأطفال التابعة لمؤسسة الأزهر الشريف ما يلي:

• ألا يقل سن المتقدم بالمستوى الأول بمرحلة رياض الأطفال عن أربع سنوات.

• ألا يقل سن المتقدم بالمستوى الثاني بمرحلة رياض الأطفال عن ٥ سنوات ولا يزيد على ست سنوات.

في حالة وجود أماكن شاغرة يجوز النزول بالسن (٦) أشهر

ويكون على النحو التالي:

- ألا يقل سن المتقدم بالمستوى الأول بمرحلة رياض الأطفال عن ٣ سنوات وستة شهور.
 - ألا يقل سن المتقدم بالمستوى الثاني بمرحلة رياض الأطفال عن ٤ سنوات وستة شهور ولا يزيد على ست سنوات.
 - يجوز بدون مخالفة شرط السن المشار إليه الموافقة على قبول كل من له أخ مقيد أو أخت مقيدة بذات المعهد الاستثناء من شرط الكثافة المقررة، وفي حدود نسبة لا تتجاوز (١٠%) من الكثافة المقررة وهي (٤٥) تلميذاً وتلميذة، عملاً بقرار الإمام الأكبر شيخ الأزهر رقم ٢٧٩ لسنة (٢٠١١).
 - المعاهد (العادية- النموذجية- الخاصة) التي بها قاعات رياض أطفال تستوفي كثافة الفصول من أطفال (رياض الأطفال) السابقين بها أولاً، ثم تستكمل الكثافة المتبقية من المتقدمين الجدد ممن تنطبق عليهم شروط القبول.
 - لا يجوز تصعيد التلاميذ المقيدة سابقاً في المستوى الأول بمرحلة رياض الأطفال للصف الأول الابتدائي، مع التزام الإدارة المركزية للتعليم الابتدائي برئاسة قطاع المعاهد الأزهرية بالجميع بتنفيذ التعليمات السالفة بدقة تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص.
 - فصول رياض الأطفال الملحقة بمدارس التعليم الخاص:
- بدأ التعليم الخاص بمصر في القرن التاسع عشر مع انتشار المدارس الأجنبية والتي كانت تعمل بصورة مستقلة عن الدولة المصرية، وفي عام (١٩٥٩) تم حصر تلك المدارس - الإنجليزية والفرنسية- حيث تم نقل

تبعيتها إلى جمعية المعاهد القومية، لتعود تلك المدارس مرة أخرى منتصف عقد السبعينات حيث أخذت الدولة بنظام السوق الحر.

وفي ظل الطفرة التي شهدتها المجتمع في إطار الانفتاح الاقتصادي ظهرت طبقات مجتمعية جديدة لها تطلعاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومع إقرار سياسة الخصخصة شهدت هذه الفترة تراجعاً في دور الدولة في العديد من الخدمات ومن بينها: التعليم تجسد في خفض مقدرات الإنفاق العام علي التعليم وبالتالي انخفضت جودته، مما أفسح الميدان للقطاع الخاص لاختراق ميدان التعليم بصورة كبيرة باعتباره أحد الاستثمارات ذات العائد المرتفع، وبذلك انتشرت المدارس الخاصة المملوكة للأفراد انتشاراً واسعاً، إلا أن اللافت للنظر أن الدولة أيضاً بدأت تدخل كطرف للاستثمار في التعليم من خلال إنشائها للمدارس التجريبية (الرسمية) بمصروفات، مهددة بذلك مجانية التعليم كأحد المبادئ الدستورية، وبذلك أضفت وزارة التربية والتعليم شرعية لإيجاد فروق طبقية بين أفراد المجتمع، حيث صار التعليم أداة للتمييز.

ومع بدايات التسعينيات وكنتيجة مباشرة لتشجيع الدولة لإسهام القطاع الخاص في مجال التعليم، وتدني جودة التعليم الحكومي، اضطرت الكثير من الأسر المصرية إلى إلحاق أطفالها بالأنماط المختلفة من المدارس الخاصة التي تتزايد أعدادها سنويًا رغبةً في الحصول على خدمة تعليمية أكثر جودة.

حيث ساهمت سياسة الخصخصة أيضاً في انتشار نمطين من المدارس بصورة واضحة في مصر ألا وهما:
* المدارس الخاصة (عربي، لغات):

وفقاً للقرار الوزاري رقم ٣٠٦ لسنة (١٩٩٣) بمادتيه الأولى والثانية تُعتبر مدرسة خاصة كل منشأة غير حكومية تقوم أصلاً أو بصفة فرعية بالتعليم أو الإعداد المهني أو الفني مقابل مصروفات، حيث تنشأ المدارس الخاصة بمصروفات لتحقيق كل أو بعض الأغراض الآتية:

أ- المعاونة في مجال رياض الأطفال والتعليم الأساسي والثانوي (العام- الفني) وفق الخُطط والمناهج المقررة في المدارس الرسمية المناظرة ولا يكون هدفها الأساسي هو الربح المادي.

ب- التوسع في دراسة لغات أجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة.

ج- دراسة مناهج خاصة بجانب المدارس الرسمية المقررة وفق ما يقرره وزير التربية والتعليم وبعد أخذ رأي المجلس الأعلى لتعليم قبل الجامعي.

• المدارس الخاصة التي تقدم مناهج دولية:

وقد ظلت تلك المدارس لفترة بعيدة عن مظلة وزارة التربية والتعليم لحين صدور القرار الوزاري رقم ٣٣١ لسنة (٢٠٠٦) حيث بدأت تنتشر وبصورة كبيرة وتلقي إقبالاً واسعاً من قبل طبقات محددة من المجتمع الآن ومن بينها:

المدارس الفرنسية:

تقوم بتدريس المناهج العامة الرسمية لوزارة التعليم القومي الفرنسي بدءاً من رياض الأطفال، حيث تؤهل الطلبة من جميع الجنسيات للحصول على شهادة (البكالوريا) الفرنسية، وتُدرس اللغتين الفرنسية والعربية كما تقوم بتدريس اللغات الإنجليزية والأسبانية، وبناءً على القرار الصادر من وزارة التعليم الوطني الفرنسية تحظى تسعة مؤسسات تعليمية

حتى الآن في مصر باعتماد كلي أو جزئي، لنظام التعليم بها، إذ يفرض هذا الاعتماد الالتزام التام بمعايير نظم التعليم المطبقة في فرنسا، سواء المناهج البرامج التربوية أو القواعد التنظيمية أو تواجد موظف فرنسي معين خصيصاً من قبل وزارة التعليم الوطني لمتابعة العملية التعليمية والإشراف عليها وتلك المدارس هي:

- مدرسة بالزاك الدولية:
- مدرسة خاصة بالشراكة مع البعثة العلمانية الفرنسية MLF وحاصلة على الاعتماد الجزئي.
- مدرسة كونكورديا:
- مدرسة خاصة بالشراكة مع الوكالة الفرنسية للتعليم في الخارج AEFÉ وحاصلة على الاعتماد الجزئي.
- مدارس مصر للغات القسم الفرنسي:
- مدرسة خاصة بالشراكة مع البعثة العلمانية الفرنسية MLF وحاصلة على الاعتماد الجزئي.
- مدرسة نورتاري الدولية القسم الفرنسي:
- مدرسة خاصة بالشراكة مع البعثة العلمانية الفرنسية MLF وحاصلة على الاعتماد الجزئي.
- مدرسة فولتير/مدرسة القرية الذكية:
- مدرسة خاصة بالشراكة مع البعثة العلمانية الفرنسية MLF وحاصلة على الاعتماد الجزئي.
- مدرسة القلب المقدس بغمرة القسم الفرنسي:
- مدرسة خاصة مزدوجة اللغة بالشراكة مع الوكالة الفرنسية للتعليم في الخارج AEFÉ، حاصلة على الاعتماد الكلي.

- مدرسة المير دي ديو القسم الفرنسي:
 - مدرسة خاصة مزدوجة اللغة بالشراكة مع الوكالة الفرنسية للتعليم في الخارج AEFÉ.
 - مدرسة الفرير دي لاسال القسم الفرنسي:
 - مدرسة خاصة مزدوجة اللغة وجاري اعتمادها.
 - مدرسة العائلة المقدسة القسم الفرنسي:
 - مدرسة خاصة مزدوجة اللغة وجاري اعتمادها.
 - المدرسة الفرنسية بالگردقة:
 - مدرسة خاصة بالشراكة مع المعهد الفرنسي بمصر تقدم نظام تعليم مباشر، بالإضافة لنظام التعلم عن بُعد التابع للمركز الوطني للتعلم عن بعد CNED، تضم المدرسة عددًا قليلاً من التلاميذ وغير معنية بالاعتماد.
- كما يوجد مدارس أخرى في مصر تُدرس المنهج الفرنسي أو تقوم بتدريس المناهج باللغة الفرنسية دون علاقة رسمية بينها وبين السلطات الفرنسية.
- فضلاً عن فصول رياض الأطفال الملحقه بالمدارس الدولية التابعة للسفارة الفرنسية ومن بينها:
- مدرسة الليسية الفرنسية بالقاهرة (فرع المعادي - الزمالك - الرحاب)، وهي تحت الإشراف المباشر للوكالة الفرنسية للتعليم في الخارج AEFÉ وحاصلة على الاعتماد الكلي.
 - المدرسة الفرنسية بالإسكندرية، وتقع تحت الإشراف المباشر للبعثة العلمانية الفرنسية MLF وحاصلة على الاعتماد الكلي.

- المدرسة الفرنسية بشرم الشيخ وتقع تحت إدارة جمعية أولياء الأمور وبها نظام تعليم مباشر بالإضافة لنظام التعلم عن بُعد التابع للمركز الوطني للتعلم عن بُعد CNED، وتضم المدرسة عدد قليل من التلاميذ وغير معنية بالاعتماد.

- المدارس الألمانية:

مع نهاية التسعينات حدث تطور لافت إذ قررت ألمانيا عدم الاقتصار على المدارس الألمانية التقليدية، حيث نشأت المدارس الألمانية الجديدة نتيجة لرغبة ألمانيا في مضاعفة عدد المدارس الألمانية في مصر لكي تستوعب الطلب المتزايد على تلك المدارس، فكانت المدرسة الأوروبية أول هذه المدارس التي كانت قد بدأت نشاطها بالفعل في أوائل التسعينات كمدرسة خاصة، وفي عام ١٩٩٨ أعيد تدشينها باعتبارها مدرسة ألمانية، واعتبارًا من العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ظهرت العديد من المدارس الألمانية، علاوة على المدرسة الأوروبية، حيث وصل إجمالي عدد الطلبة بتلك المدارس جميعها حوالي ٣٥٠٠ طالبًا وطالبةً ومن بين هذه المدارس:

- المدرسة الألمانية الإنجيلية الثانوية.
- المدرسة الألمانية للقديس شارل بورومي - القاهرة.
- المدرسة الألمانية للقديس شارل بورومي - الإسكندرية.
- المدرسة الأوروبية بالقاهرة.
- الألمانية بيفرلي هيلز.
- المدرسة الألمانية الجديدة بالإسكندرية.
- المدرسة الألمانية بالغردقة.

هذا فضلاً عن المدارس الأمريكية والمدارس الكندية والمدارس اليونانية وغيرها، وتلك التابعة لمؤسسة المعاهد القومية والتي تقدم مناهج دولية، حتى صارت الساحة التعليمية في مصر مكان لكافة الشهادات والأنماط التعليمية، وصار النظام التعليمي في مصر مرتعاً لكل الثقافات- وهو ما لا يحدث في أي بلد من بلدان العالم سوى مصر- ليصبح التعليم تجارة بثقافتنا وليس تعليماً نابعاً منها.

ب- الإتاحة:

وتتمثل وفقاً للدراسة الحالية في:

قدرة النظام على توفير فرص متكافئة للأطفال مرحلة الطفولة المبكرة في مؤسسات رياض الأطفال، دون اعتبار للجنس أو المستوى الاقتصادي الاجتماعي أو أي اختلافات أخرى.

وفيما يلي سوف ترصد الباحثة الإتاحة من خلال تحليل لأهم الملامح الإحصائية في مرحلة الطفولة المبكرة (رياض الأطفال) من خلال ما يلي:

* الاستيعاب:

يقصد بالاستيعاب في الدراسة الحالية المدى الكمي لما تم قبوله من أطفال بالمستوى الأول في رياض الأطفال بالمدارس الحكومي والخاص.

حيث توضح الباحثة في إطار الجدول التالي نسبة القيد الصافي والإجمالي في رياض الأطفال.

جدول رقم (٣)

يوضح نسبة القيد الصافي والإجمالي في رياض الأطفال

نسبة القيد الصافي والإجمالي	الأطفال	السكان	القيد الصافي	القيد الإجمالي
٢٠١٢/٢٠١١	٨٧٤٧٣٠	٣٦٠٢١٦٢	%٢١.٤	%٢٤.٣
٢٠١٣/٢٠١٢	٩٧٢٠٧٨	٣٦٦٠٠٩٥	%٢٣.٧	%٢٦.٦
٢٠١٤/٢٠١٣	---	---	---	%٢٧.٤٩*
٢٠١٥/٢٠١٤	١١٧٦٧٦٤	٣٧٥٥٧١٨	%٢٧.٧	%٣١.٣
٢٠١٦/٢٠١٥	١٢١٩٩٩٥	٣٨٤٦٥٣١	%٢٨	%٣١.٧

حيث يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

تدني نسب القيد الصافي والإجمالي لأطفال مرحلة الطفولة المبكرة بمؤسسات رياض الأطفال في مصر، حيث نسبة الزيادة لا تكاد تذكر، بالرغم من ارتفاع نسب القيد الصافي والإجمالي من ٢٤.٣% عام ٢٠١١/٢٠١٢ إلى ٣١.٧% عام ٢٠١٥/٢٠١٦، إلا أن النسبة الأكبر من أطفال تلك المرحلة السنية ما زالت لا تحظى بأي خدمة تعليمية في إطار مؤسسات رياض الأطفال، مما يشير إلى أن معدل الزيادة يسير بصورة منخفضة، وهو ما أكدته الخطة الإستراتيجية فالنسبة الصافية المعدلة للاستيعاب برياض الأطفال لا تزال في حدود ٣٠.٨% وتلك النسبة لا تزال بعيدة عن ما استهدفتها الحكومة وهي نسبة ٥٠% في المتوسط بالمرحلة التأسيسية للخطة ٢٠١٤/٢٠١٧ والتي تنتهي هذا العام، مما يدل على ضعف كفاءة النظام التعليمي من الناحية الكمية، الأمر الذي يعكس صورة واضحة تُعبر عن أن تكافؤ الفرص التعليمية هو مجرد شعار لا أساس له في الواقع.

كما يوضح الجدول التالي تطور أعداد المدارس/ الفصول/ الأطفال (رياض الأطفال) بالتعليم الخاص مقابل أعداد المدارس، الفصول، الأطفال (رياض الأطفال) بالتعليم الحكومي:

جدول رقم (٤)

يوضح تطور أعداد (مدارس، فصول، أطفال) رياض الأطفال جملة خاص، حكومي

٢٠١٦/٢٠١٥			٢٠١٥/٢٠١٤			٢٠١٤/٢٠١٣			٢٠١٣/٢٠١٢			٢٠١٢/٢٠١١			التبعية
أطفال	فصول	مدارس	أطفال	فصول	مدارس	أطفال	فصول	مدارس	أطفال	فصول	مدارس	أطفال	فصول	مدارس	
١١٤٤١٦	٢٣٥٧١	٨٨٠٦	١٤٧٥٨٠	٣٣٤٤٤	٨٤٩٦	١١٦٦١٨	٣٣٠٦٠٤	٨٢٠٣	٧٢٥٨٣٥	٢٠١٤٦	٧٤٤٦	٦٥٧٨٨١	١٨٣٦١	٧٢٦٤	
٢٠١٥٣٣	٤٤٩٢	٢٢٥٨	٢٨٦٢٤٤	٦٥٧٦	٢١٣٤	٢٧٠٦٥٠	٥٤٢٥	٢٠٢٥	٢٤٢٢٣٣	٨٣٧٤	١٧٦٣	٢٢١٨٨٧	٧٣٦٢	١٢٦٤	
خاص															
حكومي															

وبقراءة في الجدول السابق يلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لرياض الأطفال الخاص:

هناك زيادة مطردة في أعداد أطفال مرحلة الطفولة المبكرة الملتحقين بمؤسسات رياض الأطفال الخاص، وكذا نجد زيادة واضحة في أعداد المدارس والفصول، حيث ازدادت أعداد المدارس من عام ٢٠١١/٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بحوالي (٥٩٤) مدرسة، و (٢٦٣٠) فصل أي بمعدل حوالي ٤.٤٢٧ فصل رياض الأطفال بكل مدرسة خاصة جديدة.

- بالنسبة لرياض الأطفال الحكومي:

رغم الزيادة المطردة في أعداد أطفال مرحلة الطفولة المبكرة الملتحقين فعلياً بمؤسسات رياض الأطفال، إلا أن أعداد المدارس والفصول تزداد بصورة ضئيلة، حيث ازدادت أعداد المدارس من عام ٢٠١١/٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ عدد (١٥٤٢) مدرسة، وعدد (٥٦١٠) فصل أي بمعدل حوالي ٣.٦٣٨ فصل لرياض الأطفال بكل

مدرسة جديدة، الأمر الذي يشير إلى عدم اهتمام واضح برياض الأطفال علي المستوي المدارس الحكومية، ففي حين تقوم المدارس الخاصة بفتح ٤.٤٢٧ فصل بكل مدرسة جديدة تقوم المدارس الحكومية بزيادة ٣.٦٣٨، بالرغم من أن أعداد الأطفال الملتحقين فعليًا برياض الأطفال الخاص لا يمثل سوى نسبة ٣.٠٤٥% من أعداد أطفال رياض الأطفال الحكومي.

وحول كثافة فصول رياض الأطفال يوضح الجدول التالي تطور رياض الأطفال حكومي/ خاص حسب الكثافة:

جدول رقم (٥)

يوضح تطور رياض الأطفال حكومي/ خاص حسب الكثافة

٢٠١٦/٢٠١٥			٢٠١٥/٢٠١٤			٢٠١٤/٢٠١٣			٢٠١٣/٢٠١٢			٢٠١٢/٢٠١١			٢٠١١/٢٠١٠		
كثافة حكومي	كثافة خاص	كثافة حكومي	كثافة خاص	كثافة حكومي	كثافة خاص	كثافة حكومي	كثافة خاص	كثافة حكومي	كثافة خاص	كثافة حكومي	كثافة خاص	كثافة حكومي	كثافة خاص	كثافة حكومي	كثافة خاص	كثافة حكومي	
٤١.٢٥	٢٠.٧٦	٣١.٤٥	٣٧.٩٦	٢٥.٦٣	٢٨.٧٢	٣٤.٢١	٣٦.٠٢	٢٩.٤١	٣٤.٠٨	٢٥.٥٦	٢٠.١٤	٣٤.٠١	٣٤.٤٣	٢٧.٩٦	٢١.٤٤	٣٤.٤٣	

حيث يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

ازدياد نسبة كثافة الفصول في فصول رياض الأطفال الحكومي حيث ازدادت من متوسط ٣٤.٤٣ إلى ٤١.٢٥ طفل، وتلك الزيادة في عدد الأطفال بفصول رياض الأطفال الحكومي تخالف القرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن إنشاء المدارس التجريبية الذي يشير في مادته الثالثة ألا يزيد عدد الأطفال في فصول رياض الأطفال الملحقة بالمدارس الرسمية لغات عن ٣٦ طفل، وفي اللغات المميز عن ٢٩ طفل، في حين نجد أن متوسط كثافة الفصول في التعليم الخاص ٢٩.٨٦ إلى ٣٠.٧٦ طفل في الفصل، وبقراءة للباحثة في معدل كثافات فصول

رياض الأطفال نلاحظ ارتفاع الكثافات في محافظات الإسكندرية لتصل إلي ٦٧.١٢ طفل، ثم أسيوط ٤٢.٤٤ طفل، تليها الجيزة ٤١.٧٣ طفل، ثم الأقصر ٤١.١٤ طفل.

للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦، الأمر الذي يشير إلى قصور واضح لاستيعاب أطفال الشريحة السنوية.

كما يوضح الجدول التالي تطور أعداد المدارس/ الفصول/ الأطفال برياض الأطفال موزعة حضر، ريف:

جدول رقم (٦)

يوضح تطور أعداد الأطفال والمدارس و (فصول) رياض الأطفال

موزعة حضر، ريف

التبعية	٢٠١٢/٢٠١١			٢٠١٣/٢٠١٢			٢٠١٤/٢٠١٣			٢٠١٥/٢٠١٤			٢٠١٦/٢٠١٥		
	مدارس	فصول	اطفال	مدارس	فصول	اطفال	مدارس	فصول	اطفال	مدارس	فصول	اطفال	مدارس	فصول	اطفال
حضر	١٧٩٣	٧٤٩٤	٢٦٠٢٢١	١٨١٤	٨١٥٨	٢٧٣٢٩٢	١٩٩٠	٩١٧١	٢١٣٢٧٥	٢٠٥٠	٩٢٤٩	٣٢٩٣٣٩	٧٤٥٣	١٨٦٥٤	٢٧٩٩١٥
ريف	١٢٤١	٢٩٥٠	٩٥٥٤٨	١٢٩٥	٣٣٩٩١	١٠٩٣٧٦	١٤٥٥	٢٩٥٨	١٣١٢٤٦	١٥١٧	٤١٧٩	١٤٢٣١٣	٦٣١١	١٥٣٠٩	٥٤٠٠٧٠

وبقراءة الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

ازدادت أعداد المدارس الملحقة بها مؤسسات رياض أطفال بالحضر لتصل إلى ٥٦٦٠ مدرسة، في حين ازدادت أعداد مدارس الريف (٥٠٧٠) أي زيادة ٥٩٠ مدرسة، بالرغم من زيادة أعداد الأطفال الذين التحقوا بفصول رياض الأطفال في الريف حيث بلغ ٤٤٤٥٣٢ طفل، في حين وصل عدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال في الحضر ٤١٩٢٩٤

أي أقل ٢٥٢٣٨ طفل، الأمر الذي يشير إلى أنه لا زالت هناك فروق بين الريف والحضر يؤكدها الواقع كما تؤكدتها الدراسات من حيث:

الارتفاع الملحوظ في كثافة الفصول، فضلاً عن قصور التمويل الحكومي، والحاجة الماسة لتطوير وتحديث رياض الأطفال بما يتوافق مع متطلبات الجودة.

وفيما يلي يوضح الجدول التالي تطور نسبة قيد البنات في رياض الأطفال حضر، ريف، جُملة.

جدول رقم (٧)

يوضح تطور نسبة قيد البنات في رياض الأطفال حضر، ريف، جُملة

التقديرات	٢٠١٢/٢٠١١			٢٠١٣/٢٠١٢			٢٠١٤/٢٠١٣			٢٠١٥/٢٠١٤			٢٠١٦/٢٠١٥		
	حضر	ريف	جُملة	حضر	ريف	جُملة	حضر	ريف	جُملة	حضر	ريف	جُملة	حضر	ريف	جُملة
النسبة	٤٧.٦٥	٤٧.١٦	٤٧.٩٨	٤٨.٠١	٤٧.٥٩	٤٨.٣٣	٤٨.٠٠	٤٧.٥٨	٤٨.٣٣	٤٨.٠٦	٤٧.٧٧	٤٨.٣٠	٤٨.١٦	٤٧.٨٥	٤٧.٩٩

وبقراءة الجدول السابق يلاحظ ما يلي:

نسبة قيد البنات رغم أنها لا تصل إلي نصف أعداد البنات أطفال في رياض الأطفال، إلا أنها متقاربة علي مدار كافة السنوات من ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى ٢٠١٦/٢٠١٥.

ومن خلال الجدول التالي ترصد الباحثة أعداد المعلمين التربويين وغير التربويين في رياض الأطفال حكومي وخاص:

جدول رقم (٨)

يوضح أعداد المعلمين التربويين وغير التربويين في رياض الأطفال
حكومي، خاص"

التصنيف	٢٠١١/٢٠١٢		٢٠١٢/٢٠١٣		٢٠١٣/٢٠١٤		٢٠١٤/٢٠١٥	
	تربويين	غير تربويين	تربويين	غير تربويين	تربويين	غير تربويين	تربويين	غير تربويين
خاص	٥٧٠	٣٦٦٨	٦٣١٦	٤٣٧٨	٦٧٥٨	٤٩٨٦	٧٠٤٤	٥٢٠٠
حكومي	٢٢٠٢٣	٢٥٩	٢٢٥٧٩	٢٢٦	١٨٧٧١	٢٢٢	٥٧٨٨٥	٦٧٩

وبقراءة في الجدول السابق يلاحظ ما يلي:

أعداد المعلمين غير التربويين في زيادة مضطردة بمؤسسات رياض الأطفال بالتعليم الخاص، حيث ارتفع عدد المعلمين من (٣٦٦٨) معلمًا عام ٢٠١١/٢٠١٢ إلى (٥١٧٨) ٢٠١٥/٢٠١٦، بينما تتأرجح أعداد المعلمين غير التربويين برياض الأطفال الحكومية- رغم أن الأعداد قليلة- لتتناقص ثم ما تلبث أن ترجع للزيادة منذ عام ٢٠١٤/٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٥/٢٠١٦، في وجود فائض في خريجات شعب وكليات أعداد معلم رياض الأطفال المنتشرة على مستوى كافة الجامعات المصرية.

* تربية ذوي الاحتياجات الخاصة في مرحلة الطفولة المبكرة (رياض الأطفال):

تعتبر رعاية فئات ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات رياض الأطفال أحد أبرز المؤشرات التي يقاس بها مدى تقدم الأمم، وذلك لما لها من أهمية وأثر دائم على التنمية البشرية مدى الحياة؛ فقد صارت

رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وتعليمهم بما يتلاءم وقدراتهم واحدة من الضرورات الحتمية وحقاً أصيلاً من حقوقهم.

فقد أصبحت سياسات التعليم تتجه الآن نحو التعليم الشامل، وهو مفهوم واسع يُعبر عن شمول كل الأطفال من سائر الخلفيات في إطار نفس المؤسسات التربوية بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، فحقوق الأطفال أصبحت واحدة من أبرز الحجج ذات الأثر الكبير في الاهتمام بهذه الفئات من الأطفال، حتي صار الدمج إستراتيجية تسعي لتلبية احتياجات الأطفال باختلاف قدراتهم، لذا فتفعيل البرامج المقدمة لفئات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف مؤسسات التعليم تستلزم تحسين كيف ونوع التعليم المقدم لتلك الفئات؛ لتصبح برامج التربية الخاصة جزءاً لا يتجزأ من التعليم والمجتمع المدرسي، ويكفي ما لاقت تلك الفئات من عدم فاعلية خدمات التعليم المقدمة إليهم.

وبقراءة في الجداول الإحصائية للسنوات من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٦

تعرض الباحثة للجدول التالي:

جدول (١٠)

يوضح تطور أعداد مدارس وفصول التربية الخاصة بنين/ بنات

برياض الأطفال

٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤		٢٠١٤/٢٠١٣		٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٢/٢٠١١	
مدارس	١٦	٢٧	٤٩	١٦	١٦	٤٢	٤٢	١٦	١٦
فصول	٥٦	٤٥	٢٥	٢٦	٢٦	٥٠	٤٢	٢٦	٢٦
بنين	٥٦	٤٥	٢٥	٢٦	٢٦	٥٠	٤٢	٢٦	٢٦
بنات	٥٥	٢٨	١٦	١٦	١٦	٤٢	٤٢	١٦	١٦

حيث يلاحظ من قراءة الجدول السابق ما يلي:

- أن أعداد مدارس وفصول التربية الخاصة منذ عام ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ لم تتغير حيث ظلت كما هي ١٦ مدرسة بها فصول لرياض الأطفال، ولم يتم إدخال سوي مدرسة واحدة إلى الخدمة عام ٢٠١٥/٢٠١٦
 - لم تزد أعداد فصول رياض الأطفال بمدارس التربية الخاصة إلا من فصلين فقط منذ ٢٠١١ وحتى ٢٠١٦.
 - لم يستفد بخدمات فصول رياض الأطفال بمدارس التربية الخاصة سوي ١١١ طفل فقط علي مستوي.
 - الجمهورية، بالرغم من أن أعداد أطفالنا من ذوي الاحتياجات الخاصة يصل إلي ٢٥٢٥٩ طفلاً (كما هو موضح في جدول ١٢)، بالرغم من أهمية التدخل المبكر في مجال تربية أطفال مرحلة الطفولة المبكرة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- هذا وتوضح الباحثة من خلال الجدولين التاليين قراءة لأعداد الأطفال الذين التحقوا برياض الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة عام ٢٠١٣/٢٠١٤، وكذلك أعداد الأطفال الذين التحقوا بالمرحلة الابتدائية للعام ٢٠١٥/٢٠١٦، بما فيهم هؤلاء الذين أمضوا عامين برياض الأطفال، في محاولة لبيان مدى إهدار النظام التعليمي للفرص التعليمية لأطفالنا من ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال ندرة الخدمات التي يقدمها لتلك الفئات.

جدول (١١)

يوضح أعداد الأطفال الذين التحقوا برياض الأطفال من ذوي

الاحتياجات الخاصة عام ٢٠١٣/٢٠١٤

المدارس	الفصول	البنين	البنات	الإجمالي
١٦	٢٦	٥٨	٤٢	١٠٠

في حين نجد أن أعداد من التحق بالمرحلة الابتدائية للسنة التالية مباشرة العام ٢٠١٥/٢٠١٦ بما فيهم العدد المدرج بالجدول (١١)، يمكن أن توضحه الباحثة في الجدول التالي:

جدول (١٢)

يوضح أعداد الأطفال الذين التحقوا بالمرحلة الابتدائية للعام ٢٠١٥/٢٠١٦ بما فيهم هؤلاء الذين التحقوا برياض الأطفال في العام ٢٠١٣/٢٠١٤

مدارس	فصول	بنين	بنات	جملة	مدرسون
٨	٤٧	١٣٠	١١٤	٢٤٤	٣١
٤	٢٧	١٠٩	٧٠	١٧٩	٣١
٥٠٩	٣١١٢	١٥٧١١	٩١٢٥	٢٤٨٣٦	٦٤١٢
٥٢١	٣١٨٦	١٥٩٥٠	٩٣٠٩	٢٥٢٥٩	٦٤٧٤

كما يوضح الجدول (١٣) أعداد المدارس الرسمية التي تقدم خدمات للطفولة المبكرة برياض الأطفال ٢٠١٥/٢٠١٦:

جدول (١٣)

يوضح أعداد المدارس الرسمية التي تقدم خدمات رياض الأطفال للعام ٢٠١٥/٢٠١٦

رياض الأطفال حسب الفئات	ضعاف الأبصار المكفوفين	الصم وضعاف السمع	الإعاقات الذهنية	أطفال المستشفيات
٢٠١٦/٢٠١٥	١٠	٦	١	-

كما يوضح الجدول التالي أعداد المدارس الرسمية التي تقدم خدمات رياض الأطفال ٢٠١٥/٢٠١٦ ريف، حضر:

وبقراءة تحليلية في الجداول السابقة تفند الباحثة لما يلي:

بالرغم من الزيادة المضطربة في أعداد ذوي الاحتياجات الخاصة، والاتجاه العالمي نحو التدخل المبكر مع تلك الفئات في مرحلة الطفولة المبكرة، نجد أن الخدمات المقدمة في مرحلة الطفولة المبكرة على مستوى رياض الأطفال، لا تتوافر إلا في عدد إجمالي ١٠ مدارس للمكفوفين وضعاف الإبصار.

أما مدارس الصم والبكم فعددها ٦ مدارس فقط، ولا توجد إلا مدرسة واحدة فقط على مستوى الجمهورية التي تقدم خدمات رياض الأطفال لذوي الإعاقات الذهنية.

في حين أن أبناءنا من الأطفال في المستشفيات لا يتم دعمهم بأي خدمات للطفولة المبكرة برياض الأطفال، الأمر الذي يشير بلا أدنى شك إلى عدم تكافؤ الفرص التعليمية تُهدر معه حقوق أبناءنا من تلك الفئات، كما تطرح الإحصاءات التي تعرضها الوزارة، حقيقة أن ما تعتمد عليه السياسة التعليمية في مصر من استراتيجيات لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية هي مجرد كلام على الورق لا يمت للواقع بأي صلة.

*** المستوي الاقتصادي الاجتماعي وعلاقته بتكافؤ الفرص التعليمية
بمرحلة الطفولة المبكرة (رياض الأطفال):**

وفيما يتعلق بتوفير الفرص المتكافئة للأطفال في سن الالتحاق برياض الأطفال دون اعتبار للمستوي الاقتصادي الاجتماعي، يقدم الجدول التالي نماذج من مصروفات بعض المدارس في ضوء ما تقدمه من مناهج تعليمية:

جدول (١٤)

يوضح نماذج من مصروفات بعض المدارس وطبيعة في ضوء ما تقدمه من مناهج تعليمية

الموقع	اسم المدرسة	Tuition Fees	Admission Fees	Supply Fees	انتقالات
http://www.bisc.edu.eg/admissions/school-fees-2016-17	The British International school Cairo	٢,٨٥١ £	٢,٨٥١ £	١,٥٠٠ £	LE ٨٧٠٠
Registration Fees: £ 100					
https://www.cacegypt.org/	Cairo American college	Pre-Kindergarten -Pre ١١,٠٠٠\$	١,٠٠٠\$	Registration Fee ١١,٧٠٠\$	---
Kindergarten After School Care \$700		Grades K- 5 ٢٣,٦٠٠\$			
https://bcis.ca/index.php/admission/2015-2016-fees	British Colombia Canadian international school	Pre- kg 40000	Kg1 45000	Kg2 55000	
الانتقالات ٦٦٠٠ - ٧٧٠٠					
http://www.lyceeбалzac.com/site/web/ar/html	Lycée International Balzac, Cairo	ما قبل التمهيدي (بيبي كلاس) ٢٤٧٥٠	تمهيدي الحضانية ٣١٠٠٠	أولى حضانية ٣٤٤٠٠	ثانية حضانية ٤٦٢٠٠
يضاف للمصروفات الدراسية ١٢٠٠٠ رسوم الالتحاق					
http://www.hayahacademy.com/wp-content/uploads/2015/11/2016-2017-FEES.pdf	Hayah academy	Preschool 26,480 + ٢,٢٥٥ \$	Pre- K & K LE 32,220 + ٢,٧٤٥ \$		
Assessment fees for applicants LE 500 Registration fees for new students LE 7,800					
http://metropolitanschooleg.com/en/?page_id=119	Pre- K ٥٠,٠٠٠	KG 1 ٦٨,٠٠٠	KG 2 ٦٨,٠٠٠		
http://www.schutzschool.org.eg/admissions/tuition-and-fees.cfm	Pre- K3 ٦,١٩١\$	Pre- K4 ٦,١٩١\$	Kindergarten ١٠,٣٠٢\$	Registration Fee- Paid once upon entry ٣,٥٠٠\$	Deposit- (Refundable when leaving) ٥٠٠\$
Technology Fee- (Paid annually) \$250 Facilities Fee- (Paid annually) \$650					
المعاهد الأزهرية www.azhar.eg/details-multi-portal/	عادي	تمهيدي ١ ١٢٩,٥	تمهيدي ٢ ١٢٤,٥		
	نموذجي	٤٢٩,٢٤	٢٢٤,٢٤		
	براعم طيبة الأزهرية لغات خاص	٨٩٥٠	٨٩٥٠	انتقالات ١٥٠٠	
شامل الزى المدرسي					
المدارس الرسمية الحكومية Qalubia.edu.org/	وزارة التربية والتعليم	Kg1 ١٠٥	Kg2 ١٠٥		
المدارس الرسمية للغات (التجريبية)		Kg1 ٧٩٢,٤٥	Kg2 ٧٩٢,٤٥		
المدارس الرسمية للغات (المميزة (التجريبية)		Kg1 ١٥٩٣	Kg2 ١٥٩٣		

الموقع	اسم المدرسة	Tuition Fees	Admission Fees	Supply Fees	التقانات
المدارس اليابانية (التجريبية)		يبدأ العمل بها في العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨ لم تحدد مصروفاتها بعد			
مدارس (البيكالوريا) الدولية		K.G1 ٦.٠٠٠	K.G2 ٦.٠٠٠		
www.bis_eg.com بدر الدولية السويس	Pre- k ١٩٨٠٠	K.G1 ٢.٩٠٠	٢٢.٠٠٠	التقديم ٥٠٠ جنيه	
المدارس التابعة لجمعية المعاهد القومية كلية الإقبال القومية - كلية النصر فيكتوريا - محمد كريم القومية	Kg1 ٥١٩٤	Kg2 ٥١٩٤			
http: //www.pakistanschoo Ledu.org/Admission/F /ees	Montessori, K.G, Year I ٤,٨٧٥ \$	Year II- VI ٥,٩٧٠ \$	Year VII- IX ٧,٣٥٠ \$	Admission fee paid once only on admission US\$ 1,500	
Transportation US\$ 600- 900 per year per child					

وبقراءة في الجدول السابق يتضح ما يلي:

تتوافر مؤسسات تربية الطفولة المبكرة - مؤسسات رياض الأطفال - وبصورة كبيرة على اختلاف أنماطها في مصر، إلا أن هناك عدم تكافؤ فرص واضح في فرص الالتحاق بتلك المؤسسات بناءً على الوضع الاجتماعي الاقتصادي والذي يتضح جلياً في التفاوت المبالغ فيه بين المصروفات، الأمر الذي يعكس أوضاع طبقية واضحة وترسيخ للتمايز بين أطفال المجتمع.

وبناءً على ما سبق فهناك العديد من العقبات التي تقف حائلاً دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة (رياض الأطفال) ترصدها الباحثة فيما يلي:

ثالثاً: العقبات التي تقف حائلاً دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة (رياض الأطفال):

تخلص الباحثة من خلال تحليل الوضع السابق إلى أبرز العقبات التي تقف حائلاً دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وترصدها فيما يلي:

- أن نسبة الأطفال خارج نطاق الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة (رياض الأطفال) يتجاوز ٧٠% من أطفال المرحلة السنية، وفي الأغلب معظم هؤلاء الأطفال هم أبناء الطبقات الفقيرة والتي لا تستطيع إلحاق أبنائها بمؤسسات رياض الأطفال أو هؤلاء الذين يعيشون في مناطق نائية أو بعيدة عن أماكن تواجد مدارس ملحق بها فصول رياض أطفال.
- قلة المتاح من فصول رياض الأطفال بالمدارس الرسمية، الأمر الذي أسفر حتى بهذا الاستيعاب الذي لا يتجاوز ٣١% من الملتحقين عن كثافات عالية في معظم محافظات الجمهورية تتجاوز في مجملها كافة القرارات الوزارية المتعلقة بأعداد الأطفال في الفصول.
- اتجاه وزارة التربية والتعليم إلى تقديم خدمات تعليمية بمصروفات في مرحلة الطفولة المبكرة (رياض الأطفال)، بل والتوسع في أنماط تعليمية جديدة في إطار المدارس الرسمية لتصنع الوزارة ذاتها تعددية وإهدار لتكافؤ الفرص التعليمية لن نلمس تبعاتها إلا فيما بعد.
- غياب الفلسفة التي تحكم تربية الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة- رياض الأطفال- الأمر الذي من شأنه أن صارت العملية التربوية تسير في تخبط واضح، فضلاً عن وجود سياسة تعليمية وخطط إستراتيجية محددة المعالم واضحة الأهداف لمرحلة الطفولة المبكرة.
- الإشراف علي مرحلة الطفولة المبكرة (رياض الأطفال) يفتقد إلى الرؤية العلمية من حيث عدم الاستفادة من الخبرات الأكاديمية في مجال التخصص.
- صار المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة العامل الأساسي للحصول على خدمات التربية في الطفولة المبكرة (رياض الأطفال)

بالرغم من أن هذه المرحلة مرحلة أساس ثقافي وقيمي، ومرحلة بناء وتأسيس، حتى أنها لآن غير إلزامية خارج السلم التعليمي وملزمة في نفس الوقت للالتحاق بمختلف أنماط المدارس بما فيها ما تقدمه الوزارة نفسها، فضلاً عما تعانيه مؤسسات رياض الأطفال من تهمة إهمال وإهمال علي مستوى الإمكانيات البشرية والمادية.

• إذا سلمنا بأن التعليم الأجنبي صار جزءاً من منظومة التعليم في مصر، إلا أن انتشاره بلا رقيب أصبح مسار تساؤل واضح، فهذه مدارس خاصة وتلك دولية وأخرى رسمية تدرس مناهج دولية وغيرها، الأمر الذي يقترب بنا من تدمير لهويتنا الثقافية خاصة في ضوء عدم قدرة الوزارة على الإلمام بكل ما تقدمه تلك المؤسسات السابقة لأبنائنا من ثقافات مغايرة، فضلاً عن الاستنزاف الاقتصادي لمخدرات كثير من الأسر المصرية.

• بالنسبة لأبنائنا من ذوي الاحتياجات الخاصة، فالوضع بصورته الحالية يشير بما لا يدع مجالاً للشك، إلى إهدار واضح للحقوق ككل وليس إهدار للفرص التعليمية فقط، حيث عدم الاهتمام أساساً بوجود فصول لرياض الأطفال لتلك الفئات من أبناءنا، على الرغم من أهمية التدخل المبكر مع هؤلاء الأطفال خاصة المكفوفين وضعاف الأبصار والصم وضعاف السمع وذوي الإعاقات الذهنية البسيطة، مما يهدر معه حقوق هؤلاء الأطفال في تنمية العديد من مهاراتهم، التي لو تم استثمارها في هذه الفترة سيعود بالإيجاب علي حياة هؤلاء الأطفال مستقبلاً، كما سيعفي الدولة والأسر من إنفاق أموالاً طائلة لتقديم الخدمات لتلك الفئات، فضلاً عن الإهمال الواضح لأطفال المستشفيات رغم وجود فئات كثيرة من الأطفال المرضى يقضون داخل المستشفيات مدد طويلة.

- تفعيل دمج ذوي الاحتياجات الخاصة يحتاج إلى تغيير الثقافة المجتمعية ككل، وكذلك تدريب المعلمين والإدارة علي كيفية العمل في إطار بيئة الدمج.
- لم تُعد مظاهر الإجحاف في التعليم تتمثل في تمركز الإمكانيات التربوية في المدن وتقلصها في الريف كما يعتقد البعض، ولكن أصبح الإجحاف سمة سائدة في المدن والريف علي السواء، بل وزحف إلى المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية والجيزة، الأمر الذي يحتاج إلي وقفة ضرورية من قبل القائمين علي العملية التعليمية في مصر ومراجعة للذات قبل مراجعة الوضع التعليمي الحالي، وعدم العمل علي النظام التعليمي كأجزاء وإنما ككل متكامل ولحُمة واحدة، فنحن في حاجة لنظرة متكاملة لكل مراحل النظام التعليمي في سائر الجوانب.

رابعًا: متطلبات تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة في مصر:

- ترصد الباحثة فيما يلي أهم متطلبات تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة (لرياض الأطفال) في مصر فيما يلي:
- وضع إستراتيجية نابعة من مجتمعنا - بظروفنا ومتطلباتنا نحن - للارتقاء بمرحلة الطفولة المبكرة (رياض الأطفال) ككل تنطلق من سياسة تعليمية واضحة المعالم مُحددة الأهداف وقابلة القياس والتحقيق.
 - بدء السُلم التعليمي من مرحلة رياض الأطفال لنتحقق الإلزامية واقعًا، مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك لن يكلف ميزانية الدولة والعكس هو الصحيح ذلك أن العبء الأكبر في التكلفة الفعلية لإلحاق الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال سيعود إلي أولياء الأمور، حيث يساهمون

بجزء كبير في تلك الميزانية، وإذا قامت الوزارة بتطوير خدمات ذات جودة عالية وتعديل كثافات الفصول لتتفق مع القوانين وتعديل نظم الإدارة في مؤسسات رياض الأطفال بمنحها الاستقلالية مع السعي لتطوير المناهج المطبقة، وتدريب المعلمات والهيئة الإدارية علي مستحدثات العمل، فسوف تخلق منافسة مع التعليم الخاص من شأنه تطوير التعليم الحكومي والتعليم الخاص، وتترك الساحة لولي الأمر في الاختيار والعائد سيكون فرص تعليمية ذات جودة لأطفالنا.

- الالتزام ببناء فصول لأبنائنا من ذوي الاحتياجات الخاصة داخل كل مدرسة جديدة، وكفي من عانوه هم وأولياء أمورهم في مؤسسات العزل، وعدم توفرها على مستوى الجمهورية وبُعدها إن وجدت عن المناطق التي يسكنون فيها، لنبدأ بتجربة لما يمكن أن تطلق عليه الباحثة " المدرسة المتكاملة " لتجمع أبناء مجتمعنا العاديين في النمو وذوي الاحتياجات الخاصة وحالات الدمج في مكان واحد صورة من المجتمع داخل المدرسة، حيث الفرص تتوافر للجميع.

- وضع آلية واضحة لمتابعة المدارس الخاصة بمختلف أنماطها، وتنفيذ عقوبات صارمة على تلك المخالفة منها فمستقبل أمتنا لا يمكن التهاون فيه بعد الآن، مع الاهتمام بمراجعة ما تقدمه من مناهج، وما يتوافر لديها من إمكانات بشرية من معلمين وهيئة إدارية ومؤهلاتهم، وكيفية التعامل مع أولياء الأمور وبصفة خاصة ما يتم تحصيله من مصروفات سواء للالتحاق أو المصروفات السنوية ونسب الزيادات ومستوي الخدمات المقدمة.

- مراجعة البرامج الموضوعة لرياض الأطفال - منهج حقي اللعب، أتعلم، ابتكر - للوقوف علي سلبياته وإيجابياته بعد هذه السنوات من تطبيقه،

ومحاولة الاهتمام بمسايرة ما يطبق في إطار البرامج المقدمة للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة من مستحدثات وبأني في مقدمتها (التجربة الإيطالية ريجيوإيميليا)، بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية المعاصرة وبما يتوافق مع ثقافة المجتمع.

- توجيه الاهتمام للوصول بخدمات رياض الأطفال إلي المناطق النائية والمحرومة والمناطق الريفية والبدوية مع تقليل عامل المسافة والبعد، حتى يتسنى لولي الأمر إيجاد مكان مناسب لأطفاله.
- تفعيل دور وحدات تكافؤ الفرص بالإدارات التعليمية فهي ليست وحدات نظرية، وإنما ينبغي أن يكون دورها عملي تطبيقي داخل الميدان لرصد مخالفات عدم تطبيق تكافؤ الفرص التعليمية في مختلف جوانب التعليم.
- دعم مشاركة المجتمع في العملية التعليمية ولكن بمحددات وأسس مع تفعيل دور مجالس الآباء في المدارس.

المراجع:

- مجلة العلوم والتربية - العدد الخامس والعشرون - الجزء الثاني - السنة الثامنة - يناير ٢٠١٦
- أمل خلف (٢٠٠٥). مدخل إلي رياض الأطفال. القاهرة: عالم الكتب.
 - أماني سفان (٢٠٠٨). معايير الجودة الشاملة في مؤسسات رياض الأطفال الواقع والمأمول. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية رياض الأطفال. جامعة الإسكندرية.
 - أمال محمد السيد (٢٠١٣). معوقات تطبيق معايير الجودة الشاملة برياض الأطفال دراسة حالة. رسالة ماجستير غير منشورة. معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة،
 - إيمان النقيب وهيام عبد الرحيم (٢٠١٣). دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات رياض الأطفال بمحافظة الإسكندرية دراسة تقويمية. المؤتمر الدولي الأول "التربية الخاصة في الوطن العربي آفاق ورؤى مستقبلية". مجلة كلية التربية بالعرش. جامعة قناة السويس. ص ص ٨٣ - ١٢٣.
 - بوابة الأزهر، متاح علي شبكة الانترنت:
 - <http://www.azhar.eg/details-multi-portal/PgrID/3501/PageID/5/ArtMID/3500/ArticleID/8116>.
 - جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، بيان بأعداد المدارس الخاصة والدولية المخالفة لتعليمات الوزارة والإجراءات التي اتخذت ضدها، متاح علي شبكة الانترنت:
 - http://moe.gov.eg/departments/International_and_Private_Schools.
 - جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم. البرامج التنفيذية للخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ - ٢٠١٧ التعليم المشروع القومي لمصر (معًا نستطيع). ص ص ٦ - ٧.
 - جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم ١٥٩ بتاريخ

٢٠١٧/٥/٦ بشأن إنشاء المدارس المصرية اليابانية.

- جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم. قرار وزاري رقم ٢٨٩ بتاريخ ٢٥/٩/٢٠١٦ بشأن لائحة المدارس المصرية الدولية بنظام (البكالوريا) الدولية.

- جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم. قرار وزاري رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن قبول التلاميذ ذوي الإعاقة الطفيفة بمدارس التعليم العام.

- جمهورية مصر العربية، اللائحة التنفيذية لقانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦.

- جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم. قرار وزاري رقم (١٥٤) لسنة ١٩٨٨ بشأن تنظيم رياض الأطفال في المدارس الرسمية.

- جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (١٥٠) لسنة ١٩٨٩ بشأن تنظيم رياض الأطفال التابعة أو الملحقة بالمدارس الرسمية والخاصة.

- جمهورية مصر العربية (٢٠١٤). وزارة التربية والتعليم. الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ - ٢٠٣٠ (معا نستطيع).

- جمهورية مصر العربية، قرار وزاري رقم (٤٢٠) بتاريخ ٩/٩/٢٠١٤ بشأن التعليم الخاص.

- جمهورية مصر العربية، قرار وزاري رقم (٣٠٦) بتاريخ ٦/١٢/١٩٩٣ بشأن التعليم الخاص.

- جمهورية مصر العربية، قرار وزاري رقم (٢٨٥) لسنة ٢٠١٤ بشأن المدارس الرسمية للغات والمدارس الرسمية المتميزة للغات، الوقائع المصرية العدد ١٥٥ تابع ١ في ٧ يوليو ٢٠١٤.

- رئاسة مجلس الوزراء (٢٠٠٠/٢٠٠١). المجلس القومي للأمومة والطفولة. القمة العالمية من أجل الأطفال متابعة التقرير نهاية العقد ١٩٩٠. ص ص ١ - ١٨.
- سامي نصار (٢٠٠٧). التعليم الخاص وبنية النظام التعليمي بمصر، مجلة العلوم التربوية، مؤتمر التعليم والثورة في مصر رؤى وسياسات بديلة. ١١ - ١٣ نوفمبر. ٢٠١٣. ص ص ١ - ٢١ هانم خالد. تصور مستقبلي لدور التعليم الالكتروني في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية العام بمصر. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية، جامعة بنها.
- سمير رياض (٢٠١٢). "تمويل التعليم في مصر" في التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلي تكافؤ الفرص؟. مجلس السكان الدولي.
- شبل بدران (٢٠٠٩). التعليم والديمقراطية علاقة غائبة، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.
- شبل بدران (٢٠٠٣). نظم رياض الأطفال في الدول العربية والأجنبية تحليل مقارنة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- صفاء الكوكلي وكارولين كرافت (٢٠١٥). توسيع نطاق الفرص للجيل القادم تنمية الطفولة المبكرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة البنك الدولي للإتشاء والتعمير/ البنك الدولي. واشنطن DC. ص ص ٣ - ٦.
- عبد الستار فايد (٢٠١٣). تصور مقترح للتغلب علي معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. جامعة الفيوم.
- عفاف محمد جايل (٢٠٠٨). بعض معوقات تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية. القاهرة، العلم والإيمان للنشر والتوزيع.

- علياء عمر فرج (٢٠٠٩). "التعددية في التعليم بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي وأثرها على تكافؤ الفرص التعليمية في مصر في الفترة من (١٩٨٥ - ٢٠٠٥)", رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ص ص ١٤٢ - ١٤٣ .
- عنتر لطفى (١٩٨٧). تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم المصري بين النظرية والتطبيق، رابطة التربية الحديثة، مؤتمر نحو مشروع حضاري تربوي، ١١ - ١٣ إبريل. ص ص ١٠٩٧ - ١١٣٧ .
- كيشوري سينغ (٢٠١١). البند ٣ من جدول الأعمال، تقرير المقرر الخاص المعنى بالحق في التعليم، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة عشرة، ١٨ إبريل.
- محمد حسنين العجمي (٢٠٠٧). التعليم الموازي لضمان تكافؤ الفرص التعليمية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- مدارس (البكالوريا) الدولية، المدرسة المصرية الدولية بالمعراج والمدرسة المصرية الدولية بالشيخ زايد، متاح علي شبكة الانترنت:
- <http://www.m-eis.com/Speech.aspx> -
- <http://eis-zayed.com>
- مسح النشء والشباب في مصر ملخص السياسات رقم ٣، التربية والتعليم في الطفولة المبكرة هل هي استثمار جيد لمصر
The Population Council, 2012, ص ١ - ٦ .
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو (٢٠١٠). ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم "السبيل إلي إنصاف المحرومين". باريس.

- منال عبد العزيز (٢٠٠٩). تصور مقترح لمعايير الجودة الشاملة لرياض الأطفال بريف المنوفية. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية رياض الأطفال. جامعة القاهرة.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٢٠١٤). مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية للعام ٢٠١٤، الاجتماع العالمي للتعليم للجميع، عمان ١٢ - ١٤ آيار مايو.
- المكتب الإقليمي لليونسيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢٠١٤). التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة. مبادرة الأطفال خارج المدرسة "كلنا في المدرسة". تشرين الأول/ أكتوبر. ص ص ١ - ١٢.
- هانم خالد (٢٠٠٧). تصور مستقبلي لدور التعليم الإلكتروني في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية العام بمصر. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. جامعة بنها.
- هاني العزب (٢٠٠٩). تطوير إدارة رياض الأطفال في مصر في ضوء إدارة الجودة الشاملة. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية رياض الأطفال. جامعة القاهرة.
- ناصر شعبان (٢٠١١). دراسة تقييمية لفصول رياض الأطفال الملحقة بالمدارس الرسمية للحلقة الأولى من التعليم الأساسي بمحافظة الفيوم. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. جامعة الفيوم.
- وزارة التربية والتعليم. كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- وزارة التربية والتعليم، كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

- وزارة التربية والتعليم. كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣. الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي.
- وزارة التربية والتعليم. كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي.
- Akito Okada (2012). Education Reform And Equal Opportunity In Japan. Journal of International and Comparative Education. Volume 1. Issue2. PP.116-128.
- Basma Faour (2010). Arab States Regional Report Submitted to UNESCO for the Moscow Conference. August. PP. 1-5.
- Calman, Leslie J. (2005). Whelan- Tarr, Linda, Early childhood Education for all: A Wise Investment. New York: Legal Momentum, PP.7- 24.
- Caroline Krafft and Safaa El- Kogali (2014). Inequalities In Early Childhood Development In The Middle East And North Africa. The Economic Research Forum (ERF). Working Paper 856. November, PP.1- 31.
- Council of Ministers of Education (2012). Canada Promoting Equality of Educational Opportunity, The Canadian Commission for UNESCO.
- Djavad Salehi- Isfahani, Nadia Belhaj Hassine, and Ragui Assaad (2012). Equality of Opportunity In Educational Achievement In The Middle East and North Africa, The Economic Research Forum (ERF), Working Paper 689, June, PP.1- 45
- Gabriel Bařdescu, Daniel Pop (2012). Introduction: Social Inclusion through Education. Open Society Foundations. PP.15- 49.

- Hugh Lazenby (2016). What is Equality of Opportunity in Education?. Theory and Research in Education. Vol. 14 (1). PP. 65–76.
- John Elkuis, Christina E.Van, Anne Joblig (2003). "Parents Attitudes to Inclusion with Special Needs". Journal of Research in Special Education Needs. Vol.3. Issue 2. PP.122- 129.
- Kishore Singh (2012) Right to Education and Equality of Educational Opportunities CICE. Hiroshima University. Journal of International 53-53-Louisa Loveluck, Background Paper Education in Egypt: Key Challenges Middle East and North Africa Programmed. Chatham House. March. PP.1- 16.
- Nienke M, Ruijs, Thea T.D.Peetsma (2009). "Effects of Inclusion on Students with and without Special Educational Needs Reviewed" Educational Research Review. Vol.4. Issue 2. PP.67-79.
- Training Center For Islamic Countries (2013). Early Childhood Care and Education In OIC Member Countries organization OF Islamic Cooperation Statistical. Economic And Social Research. Turkey. December. PP.1- 21.
- World Education Forum (2000). Education for All: The Dakar Framework for Action. Dakar. Senegal. 26- 28 April.